العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية

The Main Factors that Determine the Credit Decision at the Jordanian Commercial Banks

إعـــــداد

هديل أمين إبراهيم الشيخلي

الرقم الجامعي: 401020029

إشـــــــــــراف

الأستاذ الدكتور

محمد عطيه مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كليـــة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2012 م

تفويض

أنا الموقعه أدناه "هديل أمين الشيخلي" أفوض جامعة الشرق الأوسط تزويد نسخ من رسالتي للمنظمات الجامعية أو للمؤسسات أو للهيئات أو للأشخاص المعنيين بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: هديل أمين الشيخلي

التوقيع:

التاريخ: 24 / 12 / 2012 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية

وأجيزت بتاريخ 24/ 12 / 2012 م

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد عطيه مطر	رئيسا ومشرفا	الشرق الأوسط	.....
الدكتور أسامة عمر جعارة	عضوا داخليا	الشرق الأوسط	.....
الدكتور عدنان شاهر الأعرج	عضوا خارجيا		.....

شكـــر وتـــقـــديـــر

اللهم لك الحمد والشكر كله

أتوجـــه بجزيـــل الـــشكر وعظـــيم الامتنـــان للأســـتاذ الـــدكتور محمـــد مطـــر المـشرف علـى هـذه الرسـالة، وذلـك لمـا قدمـه لـي مـن علـم ومعرفـة ونـصح وإرشاد وتوجهيه مستمر.

كمـا لا يـسعني إلا إن أتقـدم بفـائق الـشكر والامتنـان للأسـتاذ الـدكتور محمـد النعيمـي والـسادة اعـضاء الهيئـة التدريـسية فـي جامعـة الـشرق الأوسـط لما قدموه لي من معرفة وعلم.

وختاما" اشكر كل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة.

الإهداء

الـى عائلتـي

To my Family

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	ه
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ك
قائمة الملاحق	ل
الملخص باللغة العربية	م
الملخص باللغة الإنجليزية	س
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
(1 - 1): المقدمة	2
(1 - 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
(1 - 3): أهمية الدراسة	6
(1 - 4): أهداف الدراسة	6
(1 - 5): فرضيات الدراسة	7
(1 - 6): أنموذج الدراسة	8
(1 - 7): حدود الدراسة	9
(1 - 8): محددات الدراسة	9
(1 - 9): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة	10

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني **الإطار النظري والدراسات السابقة**	
(2 - 1): المقدمة	14
(2 - 2): الائتمان المصرفي: مفاهيم أساسية	16
(2 - 3): السياسات الائتمانية	20
(2 - 4): المخاطر الائتمانية والتحليل الإئتماني	27
(2 - 4 -1): المخاطر الائتمانية	29
(2 - 4 -2): التحليل الائتماني ودروه في اتخاذ القرار الائتماني	35
(2 - 5): نظام تصنيف مخاطر الائتمان	49
(2 - 6): العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي	52
(2 - 7): الدراسات السابقة العربية والأجنبية	58
(2 - 8): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	76
الفصل الثالث **الطريقة والإجراءات**	
(3 - 1): المقدمة	78
(3 - 2): منهج الدراسة	78
(3 - 3): مجتمع الدراسة وعينتها	79
(3 - 4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة	82
(3 - 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات	84
(3 - 6): المعالجة الإحصائية المستخدمة	85
(3 - 7): صدق أداة الدراسة	86
(3 - 8): ثبات أداة الدراسة	87
(3 - 9): التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات	88

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع **النتائج واختبار الفرضيات**	
(4 - 1): المقدمة	90
(4 - 2): اختبار مقياس الاستبانة	90
(4 - 3): تحليل نتائج الدراسة	91
(4 - 4): اختبار فرضيات الدراسة	104
الفصل الخامس **الاستنتاجات والتوصيات**	
(5 - 1): الاستنتاجات	116
(5 - 2): التوصيات	120
قائمة المراجع	
أولاً: المراجع العربية	123
ثانياً: المراجع الأجنبية	129
قائمة الملاحق	
أولاً: الاستبانة	135
ثانياً: البيانات الإحصائية	141

قائمة الجداول

الفصل ــ الجدول	الموضوع	الصفحة
3 ــ 1	قائمة البنوك المشمولة ضمن مجتمع الد ارسة	80
3 ــ 2	توزيع عينة الدراسة وفقا" للفئات المشمولة بالدراسة	81
3 ــ 3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية	82
3 ــ 4	مقياس الأهمية النسبية	86
3 ــ 5	معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)	87
3 ــ 6	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	88
4 ــ 1	مدى أهمية المؤشرات المالية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة	92
4 ــ 2	مدى أهمية السمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة	96
4 ــ 3	مدى أهمية نمط السياسة الائتمانية للبنك من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة	100
4 ــ 4	تقييم الأهمية النسبية للمتغيرات الرئيسة الثلاثة لدى اتخاذ قرار منح الائتمان	103
4 ــ 5	نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والوضع المالي للعميل	105

قائمة الجداول

الفصل ــ الجدول	الموضوع	الصفحة
4 ــ 6	نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والسمات الشخصية للعميل	106
4 ــ 7	نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض	107
4 ــ 8	نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين للتحقق من الفروق في الاهمية النسبية للوضع المالي للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية	109
4 ــ 9	نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين للتحقق من الفروق في الاهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية	111
4 - 10	نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين للتحقق من الفروق في الاهمية النسبية لنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية	113

قائمة الأشكال

الفصل ــ الشكل	الموضوع	الصفحة
1 ــ 1	أنموذج الدراسة	8

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
1	أداة الدراسة (الاستبانة)	135
2	البيانات الإحصائية	141

الملخص باللغة العربية

العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية

إعـــــداد الباحثة

هديل أمين الشيخلي

إشـــراف

الأستاذ الدكتور

محمد عطيه مطر

هدفت الباحثة إلى تحديد العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من (30) فقرة شملت أسئلة تغطي ثلاثة محاور رئيسة، هي (عناصر الوضع المالي للعميل، والعناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل، والعناصر المرتبطة بنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) وتأثيرها في اتخاذ القرار الائتماني. وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من مديري وموظفي الائتمان في دوائر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و العملاء طالبي الائتمان من البنوك التجارية الأردنية، هذا وبلغ عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (201) إستبانة.

اعتمدت الباحثة على أربع فرضيات رئيسة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل البيانات والنتائج التي توصلت اليها الباحثة باستخدام نظام الرزمة الإحصائية SPSS ، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-test) واختبار (T) لعينتين مستقلتين (Independent Sample T-Test).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دورا" ذا أهمية لعوامل (الوضع المالي للعميل، و السمات الشخصية للعميل و نمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. وقد أجمع أفراد عينة الدراسة بأن لكل من المتغيرات الثلاثة دورا"

هاما" ذا دلالة إحصائية في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. هذا واتفق جميع أفراد عينة الدراسة حول ترتيب كل من المتغيرات الثلاثة في هذا المجال، إذ جاء المتغير الثالث "نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض" في المركز الأول، يليه في ذلك المتغير الأول وهو " المؤشرات المالية للعميل" في المركز الثاني، في حين جاء المتغير الثاني " السمات الشخصية للعميل" في المركز الثالث.

وعليه توصلت الباحثة الى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة تركيز مديري وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية على عناصر الوضع المالي للعميل، وزيادة الاهتمام بتحليل النسب المالية لمعرفة الوضع المالي للعميل ومقدرته على السداد لتقليل مخاطر الائتمان، وعلى مديري وموظفي الائتمان الاهتمام بالعناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل مثل نوع وحجم نشاط العميل، ومدى التزام ذلك العميل بتسديد القروض وفوائده في مواعيده المحددة، هذا ومن الضروري على البنوك التجارية الأردنية أن تقوم بطلب الضمانات الكافية من العملاء لضمان حقوقها في الحصول على استحقاقاتها في الوقت المحدد.

ABSTRACT

The Main Factors that Determine the Credit Decision at the Jordanian Commercial Banks

Prepared by

Hadeel Amin Al-Shaikhly

Supervisor

Prof. Mohammed Atieyah Matar

The researcher aimed to identify the Main Factors that Determine the Credit Decision at the Jordanian Commercial Banks. To achieve the objectives of this study, a questionnaire was designed consisted of (30) paragraphs which included a number of questions covering the following three main sectors, "Client's Financial Position", "Client's Characteristics" and "Credit Policies of Jordanian Commercial Banks" and its role in determining the Credit Decision by Jordanian Commercial Banks. Besides, the questionnaire has been disseminated to the sample of this study which consisted of the Credit Managers and Officers at the Jordanian Commercial Banks as well as the Clients seeking for the credit from those commercial banks. Two hundred and one questionnaires were used in this study.

In addition, the researcher has relied on four main hypothesizes, a descriptive analytical method was used, SPSS system was utilized in order to analyze the results, the Standard Deviation, the Arithmetic Average, and One Sample T-Test and Independent Sample T-Test were also utilized. The results of the study have revealed that there is a significant role for these factors (Client's financial Position, Client's Characteristics and the Credit Policies of Jordanian Commercial Banks) in determining the Credit Decision by Jordanian Commercial Banks. And the entire study sample agreed that each of the three

variables has a significant statistical role in determining the Credit Decision by Jordanian Commercial Banks. The study sample agreed also on the order of each of those three variables, hence the third variable " Credit Policies " came in the first place, followed by the first variable " Client's Financial Position " in second place, while " Client's Characteristics " came in third place.

Accordingly, the main recommendations of this study included the importance for the Credit Officers at the Jordanian commercial banks to focus on the Client's financial Position and increase their attention in analyzing financial ratios to check the financial situation of the Client and his ability to repay the credit in order to reduce the credit risk, they also have to study the Client's Characteristics such as the type, size and activity as well as that client's commitment to repay loans and its interest on time, and it is very important for the Jordanian commercial banks to request the collaterals from their clients to ensure their rights to entitlements at the specific time.

الـــفـــصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1 - 1): المقدمة

(1 - 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

(1 - 3): أهمية الدراسة

(1 - 4): أهداف الدراسة

(1 - 5): فرضيات الدراسة

(1 - 6): أنموذج الدراسة

(1 - 7): حدود الدراسة

(1 - 8): محددات الدراسة

(1 - 9): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

(1 - 1): المقدمة

تلعب البنوك في كل بلد من بلدان العالم دوراً هاماً وحيوياً من حيث تنمية النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو الخدمي أو الزراعي، إذ تعتبر هذه النشاطات عصب التطور الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة من دول العالم.

وفي هذا المجال يلعب القطاع المصرفي الأردني دورا" فاعلا" ومميزا" في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث كان ولا يزال الداعم الرئيسي للنشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية. فقد شهد الأردن خلال ربع القرن الاخير تطورا" كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، وربما كان تطور القطاع المصرفي والمالي من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي في الأردن وأكثرها مثارا" للأهتمام. فخلال فترة زمنية بسيطة نسبيا" نما الجهاز المالي الاردني واصبح يضاهي ما حققته دول اخرى خلال اضعاف هذه المرحلة الزمنية. (الراوي، 2003 : 17).

وقد بدأت البنوك التجارية الأردنية استخدام استراتيجية إعادة هيكلة وتطوير وتحديث القطاع المصرفي والهادفة إلى الارتقاء بمستوى الخدمات إلى مستوى البنوك العالمية، من خلال وضع برنامج شامل لتحديث وتحسين الأداء الحالي، لتحقيق النجاحات في سوق أكثر تحررا وتنافسية (AL-Abedallat & Jaafreh, 2012).

وبهذا تواجه البنوك التجارية الأردنية عامة الآن التحديات لمواكبة هذه المرحلة بعد الانفتاح على العالم الخارجي مما جعلها مطالِبة بمواكبة الحداثة والتطور والمنافسة في الصناعة

المصرفية، وإن العيون مفتوحة تراقب أداء وربحية تلك البنوك الأردنية من قبل مشتريين ومستثمرين أجانب يريدون أن يكون لهم موضع قدم في السوق المصرفي الأردني.

لقد قفزت أرصدة الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنهاية كانون الثاني من العام الجاري (2012) إلى مستويات قياسية غير مسبوقة في تاريخ العمل المصرفي في المملكة لتتجاوز بذلك حاجز (16) مليار دينار، وبلغ الرصيد القائم لحجم الائتمان بنهاية كانون الثاني من عام (2012) نحو (16021) مليون دينار وارتفعت قيمة هذا الرصيد بنهاية ايلول من عام (2012) الى (17402) مليون دينار، وسجلت نمواً بنسبة (20.42%) بالمقارنة مع عام (2010) وبنسبة (30.67%) بالمقارنة مع الائتمان الممنوح عام (2009). وقد أظهرت البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بنهاية كانون الثاني من عام (2012) أن أرصدة الائتمان المصرفي الممنوحة من البنوك في المملكة اشتملت على نحو (1875) مليون دينار، وبما يعادل نحو (2.6) مليار دولار، تم منحها من قبل البنوك بعملات أجنبية مختلفة. (البنك المركزي الاردني، النشرة الإحصائية الشهرية، 2012).

وعلى الرغم من التوسع الكبير في عمليات الأقراض من قبل البنوك التجارية الأردنية إلا أن هناك ترددا من قبل عدد منها بمنح المزيد من القروض لتمويل عدد من المشروعات بمحافظات المملكة، بسبب طلب رفع سقف الضمانات اللازمة من قبل تلك البنوك ذلك على الرغم من توفر السيولة المناسبة. من هنا جاءت هذه الدراسة لتحديد العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ومدى استخدام هذه البنوك للتحليل

الائتماني عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والخروج بتوصيات للوقوف على هذه العوامل والمحددات ومعالجتها ووضع الحلول المناسبة لها، وتعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الربحية، وتحسين الأداء وتحقيق النجاحات في تلك البنوك.

(1 - 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

لقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على القطاعات الاقتصادية عامة، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، وذلك بسبب تعاظم قيمة القروض المتعثرة. وقد انعكست آثار ذلك على نمط السياسات الائتمانية التي تتبعها إدارات البنوك التجارية، ومنها البنوك التجارية الأردنية في منح الائتمان، وذلك تحسباً للمخاطر من عدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها. وقد غلب على السياسات الائتمانية تلك نمط السياسات المتحفظة لدى اتخاذ قرارات الاقراض، وذلك بخلاف النمط الذي كان سائداً قبل تلك الأزمة، حيث كانت تلك البنوك تمارس سياسات ائتمانية اقل تحفظا". وضمن هذه المعطيات يقوم قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية على ثلاث ركائز أساسية تتفاوت أهميتها النسبية بين مصرف وآخر، وهذه الركائز الثلاثة هي:

1. الوضع المالي للعميل : أي أهم المؤشرات المالية المشتقة من البيانات المالية للعميل، والتي تحدد مدى قدرته على تسديد القرض وفوائده، مثل: نسبة التدوال، نسبة السيولة السريعة، نسب الرفع المالي، صافي التدفق النقدي التشغيلي...الى غيرها من المؤشرات المالية التي تقيس المركز الائتماني للعميل.

2. السمات الشخصية للعميل: أي عناصر مثل حجم الشركة، عمرها، أسماء مجلس ألادارة، نوعية أعضاء مجلس إدارة الشركة (مدى الالتزام، الخبرة، الشفافية، الأمانة)، السياسات التي تتبعها الإدراة قي تمويل أنشطة الشركة ..... الخ.

3. نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض: أي هل هي من النوع المتحفظ أو المتساهل في منح الائتمان وذلك من خلال تقييم تلك السياسة من جهة، والموازنة بين العائد المتوقع والمخاطر المحتملة لتعثر العميل من جهة اخرى.

وعليه، واستناداً لما سبق، فقد حصرت الباحثة مشكلة الدراسة بالبحث عن إجابة لكل من ألاسئلة التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **قرار** الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والوضع المالي للعميل؟**

2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والسمات الشخصية للعميل؟**

3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض؟**

4. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأهمية النسبية للعوامل الثلاثة (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ؟

(1 - 3): أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها من الدراسات المحليّة التي تعالج المرتكزات الرئيسة التي يقوم عليها القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، وتزداد أهميتها لانها تأتي في فترة زمنية مازالت فيها تلك البنوك تعاني من أثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية، وما نتج عنها من خسائر متراكمة تكبدتها بفعل تعثر الكثير من عملائها عن تسديد القروض التي منحت لهم قبيل حدوث الأزمة. لذا ستخَدم الدراسة بالنتائج التي ستكشف عنها البنوك التجارية وعملائها المقترضين من الأفراد والشركات، وكذلك البنك المركزي، وغيره من الجهات المسؤولة عن تخطيط السياسات المالية والنقدية، وما ينعكس عن هذه السياسات على الأقتصاد الأردني بشقيه الجزئي والكلي.

(1 - 4): أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، وتحليل هذه العوامل، وتقييم أهميتها النسبية، والوقوف على المعوقات والصعوبات التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي، والعمل على زيادة ربحية البنوك التجارية الاردنية، من خلال تحسين كفاءة أداء هذه البنوك، وانخراطها بصورة نشطة في عملية التحديث لتطوير بيئة الخدمات المالية، و تحسّين جودتها، وتقديم توصيات من الممكن أن تساهم في رفع كفاءة البنوك التجارية الأردنية، وتعزيز حوافز دعّمها للقطاعات الاقتصادية المختلفة وما له من أثر على التنمية الاقتصادية.

(1 - 5): فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى HO_1

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والوضع المالي للعميل** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسة الثانية HO_2

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والسمات الشخصية للعميل** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسة الثالثة HO_3

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسة الرابعة HO_4

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأهمية النسبية للعوامل الثلاثه **(الوضع المالي للعميل، و السمات الشخصية للعميل، و نمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض)** في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

(1 - 6): أنموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

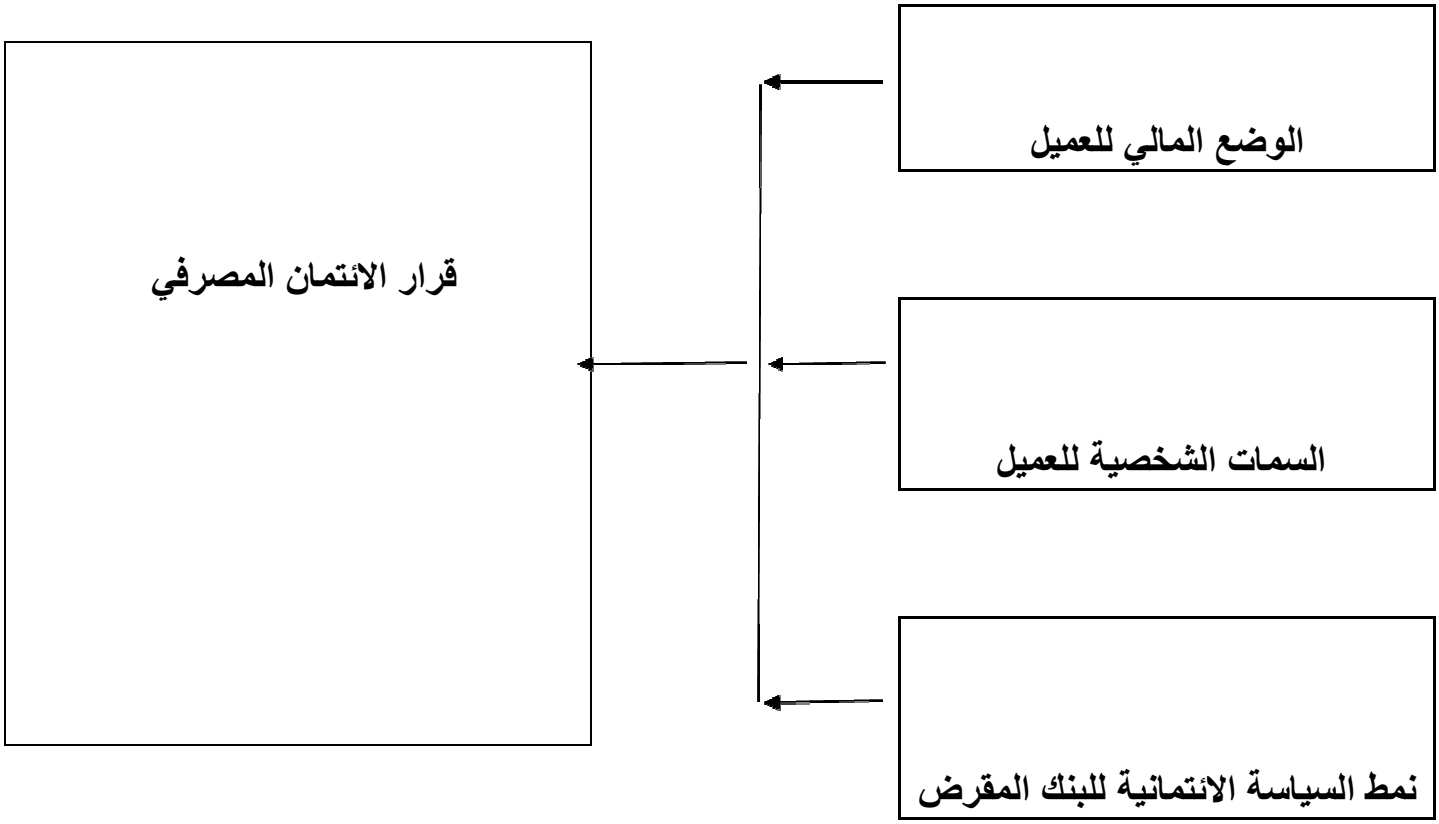

شكل (1–1)

أنموذج الدراسة

إعداد الباحثة

(1 - 7): حدود الدراسة

لكل دراسة سواء عملية أو نظرية حدود مكانية وحدود زمانية وحدود بشرية، وعلى النحو التالي: فان الحدود المكانية سوف تتمثل في البنوك التجارية الأردنية المشمولة بالدراسة، أما الحدود الزمانية فسوف تتمثل في الفتره الزمنية للدراسة.

1. الحدود المكانية: البنوك التجارية الأردنية.
2. الحدود الزمانية: المدة الزمنية التي استغرقت في إنجاز الدراسة، وهي الفترة الممتـــدة خلال عام 2012.
3. الحدود البشرية: إن الحدود البشرية لهذه الدراسة تتمثل في فئتين رئيسيتين هما: مديرو وموظفو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، والعملاء طالبو الائتمان.

(1 - 8): محددات الدراسة

1. من أبرز المعوقات والصعوبات التي واجهت الباحثة في تنفيذ الدراسة هو امتناع البعض من مديري وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الاردنية، و العملاء طالبي الائتمان عن تزويد الباحثة بالمعلومات المطلوبة لاغراض الدراسة.
2. لقد تم استبعاد البنوك الاسلامية الأردنية من عينة الدراسة، كونها تعتمد أساليب وشروط في الائتمان تختلف عن تلك المستخدمة في البنوك التجارية غير الاسلامية، وهي موضع الدراسة.

(1 - 9): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

البنوك التجارية (Commercial Banks): تلك المؤسسات التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية، لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة وإستعمالها مع الموارد الأخرى للمصرف في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالأقراض أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون (الراوي، 2003: 26).

هذا ويقصد بالبنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما ستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا" للاوضاع التي يقررها البنك المركزي.(عبد الخالق، 2010: 57).

الائتمان المصرفي: الآلية المصرفية التي بموجبها يقوم البنك التجاري بتمويل العميل (فرد أو شركة) إما بمنحه قرضاً مباشراً، أو على شكل حسابات مدينة أو مكشوفة. ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود، أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك، يتمثل في الفوائد والعمولات (أبو كمال، 74:2007).

هذا ويمكن تعريف الائتمان على أنه عصب الحياة الاقتصادية، وهو سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخير أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الاخرى، ويؤدي الى خلق مشكلة مالية. (محمد واخرون، 2008: 9).

العوامل المحددة لحجم الائتمان المصرفي: مجموعة من الأسس والعناصر التي تؤثر في القرار الائتماني الخاص بتحديد أجل وحجم وسعر الفائدة للائتمان المصرفي الممنوح للعملاء، ومن هذه العوامل التي تخص العميل نفسه وعوامل أخرى تخص البنك المُقرض.

المؤشرات المالية للشركة المقترضة: مجموعة النسب المالية، وغيرها من المؤشرات المالية التي يستخدمها ضابط الائتمان في تقييم قدرة الشركة على تسديد القرض مع فوائده في المواعيد المحددة، وتشمل هذه المؤشرات: نسب السيولة والملاءة والرفع المالي والتدفقات النقدية. (مطر، 2010: 343).

السمات الشخصية للعميل: وتشمل عناصر مثل حجم الشركة ونوع نشاطها، وجودة منتجاتها وحصتها السوقية، ونوعية مجلس الادراة. (مطر، 2010: 367-368). هذا وتشمل شخصية العميل مؤشرات مثل (الأمانة، الشفافية، السمعة، النزاهة، والالتزام).

السياسة الائتمانية للبنك المقرض: وتتمثل في نوع ونمط سياسة إدراة البنك التي تطبقها في إتخاذ قرارات الأقراض في مجال الموازنة بين العائد والمخاطرة. ويمكن تعريف السياسة الائتمانية للمصارف بانها الاطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات

الارشادية التي تعتمدها الادارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص (الحسيني والدوري، 2000).

كفالة القرض: الضمان الذي يقدمه العميل إلى البنك سواء كان بصورة شخصية أو نقدية او في شكل من أشكال الأصول الاخرى: العقار، الأوراق المالية، الأوراق التجارية... الخ.

القوائم المالية: واحدة من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي، وهي بمثابة التقارير المالية الخارجية التى توجه عادة" لمستخدمي البيانات المالية من خارج المنشاة مثل: المستثمرون والمقرضون وغيرهم من أصحاب المال، وتشمل هذه القوائم: قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية بالأضافة الى الأيضاحات التي تنشر مرفقة بتلك القوائم (مطر، 2010: 30).

الـــفـــصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(2 - 1): المقدمة

(2 - 2): الائتمان المصرفي: مفاهيم أساسية

(2 - 3): السياسات الائتمانية

(2 - 4): المخاطر الائتمانية والتحليل الائتماني

(2 - 4 -1): المخاطر الائتمانية

(2 - 4 -2): التحليل الائتماني ودروه في اتخاذ القرار الائتماني

(2 - 5): نظام تصنيف مخاطر الائتمان

(2 - 6): العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي

(2 - 7): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2 - 8): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

(2 - 1): المقدمة

لقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بفعل وجود قصور في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وإدارات المخاطر لدى البنوك عالمياً، حيث نتجت هذه الأزمة عن تراخي شروط الإقراض مصحوبا بطلب متزايد على الائتمان العقاري، ذلك أن معظم هذه القروض تعود إلى مقترضين ذوي كفاءة مالية ضعيفة. وفي ظل ارتفاع أسعار الفائدة على هذا النوع من الائتمان وهبوط أسعار العقار أصبحت ظروف السداد صعبة للغاية، الأمر الذي انعكس سلباً على أسعار الأسهم للشركات العقارية وعلى الأدوات المالية المرتبطة بالعقار. هذا انعكست تداعيات الأزمة المالية على مختلف القطاعات الأقتصادية والمالية في الأردن، وأن تأثر الأردن بتداعيات وسلبيات هذه الأزمة جاء محدودا" مقارنة مع اقتصاديات دول أخرى في المنطقة ودول العالم الخارجي. وتأتي في مقدمة آثارها السلبية على الأقتصاد الأردني تباطؤ نسب النمو المتحقق، والتي نجم عنها جزئياً تراجع المستوردات، واتساع عجز الموازنة العامة إلى مستويات مرتفعة، ثم انخفاض حوالات العاملين والاستثمار الأجنبي، وارتفاع معدل البطالة، وتباطؤ نمو الائتمان المصرفي (الطيب، 2011).

وتنشأ المشكلة المالية المصرفية عندما يكون البنك غير قابل على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه، حتى لو كانت القيمة الحالية للأصول موجبة، بمعنى انه لايملك الاموال الكافية لمواجهة طلبات المودعين في لحظة ما، على الرغم من أنه يمكن القيام بذلك في اوقات اخرى وتسمى هذه الحالة بأزمة السيولة (Liquidity Crises)، أو تكون التزامات البنك تفوق القيمة

الحالية للاصول، ويكاد أن يكون البنك في حالة إفلاس فعلي وتسمى هذه الحالة بالإعسار. (اللوزي واَخرون، 2011 :28) و(Samad, 2012).

و كان للأزمة المالية العالمية تأثير" وتداعيات سلبية عميقة، شملت جميع قطاعات الاقتصاد الأردني بوجه عام إلا أن تداعياتها على القطاع المالي، وأداء القطاع المصرفي الأردني كانت الاكثر عمقا"، إذ انخفضت أرباح هذا القطاع لعام 2009 بالمقارنة معها لعام 2008 بنسبة (39%) بالنسبة للشركات و (31%) بالنسبة للبنوك. وكان العامل الأكبر لتدني أرباح هذا القطاع هو إضطرارها الى أخذ مخصصات كبيرة لمقابلة قروضها المتغيرة، خاصة تلك الممنوحة لقطاع العقار والقطاع المالي. وقد انعكست هذه النتائج على حساسية إدارات تلك البنوك تجاه عنصر مخاطر الائتمان، فبلغت في انتهاج سياسات مفرطة في التحفظ لمنهج الائتمان الممنوح للعملاء، مما انعكس في شح كبير في السيولة، ساهم في تعميق أثار الأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية. (عواد، 2010: 3).

من جانب اَخر تجاوزت الاَثار السلبية للأزمة مجال الاقتصاد الجزئي لتمتد إلى مجال الاقتصاد الكلي فحدث تباطؤ في معدل الناتج المحلي الحقيقي كما ارتفعت معدلات البطالة مما حث البنك المركزي الأردني الى إصدار مجموعة من التعليمات للحد من اَثار وتداعيات الأزمة من خلال السياسات المالية والنقدية، حيث قام البنك المركزي بتعزيز وتفعيل الرقابة على القطاع المصرفي، عن طريق التأكد من وجود إدارات مخاطر فعالة لدى البنوك، وضمان تطبيق البنوك لقواعد الحاكمية المؤسسية الجيدة، بالإضافة إلى تقوية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديها فساهمت تلك السياسات في إيجاد الظروف المواتية للجهاز المصرفي الأردني وأدت رقابة البنك

المركزي المنسجمة مع أحدث المعايير الدولية إلى تطور البيئة المصرفية، مما ساعد البنوك على مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية التي تدل الأرقام والمؤشرات على أن آثارها السلبية كانت محدودة عليها. فكان من أولويات البنك المركزي الاستمرار في تبني الاستقرار النقدي والمصرفي هدفاً رئيساً لسياسته النقدية، المتمثل في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم عند مستويات مقبولة، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم يوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبين دعم النمو الاقتصادي غير التضخمي، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة ومنعة الجهاز المصرفي.

(2 - 2): الائتمان المصرفي: مفاهيم أساسية

هناك اتفاق واسع النطاق على أن البنوك تلعب دوراً رئيسياً في نقل إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، ويتم تحديد آلية الائتمان المصرفي من خلال السياسة النقدية للبنك (Morris and Sellon, 1995). فإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيس لأموال البنوك التجارية فان الائتمان المصرفي والذي يوفره البنك لعملائه، سواء في صورة قروض مباشرة أو في صورة حسابات مدينة (سحب على المكشوف) هي بمثابة أوجه استخدام تلك الودائع (عبد الحميد، 1991 ص:103). ويمكن تعريف الائتمان المصرفي ايضاً بانه الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود، أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاءء بإلتزاماته، وذلك لقاء عائد

معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف. (زايدة، 2006 :23).

هذا ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، إذ تعتمد عليها سلامة الموجودات وقوة ومتانة وصحة المركز المالي لها، وبالتالي فإن سلامة الائتمان المصرفي يعتمد على سلامة السياسات الائتمانية المتبعة في البنوك التجارية، وقد عُرف الائتمان المصرفي بأنه عبارة عن منح البنك عميله ائتمان بضمان حسن علاقته معه، أو بضمان المشاريع الجاري تمويلها، أو بضمانات شخصية أخرى، وهي تختلف من عميل الى اخر، وشكل هذا الائتمان قد يكون على سبيل المثال لا الحصر (Maitah, etal., 2012):

- حساب جاري مدين.
- خطابات اعتمادات مستندية.
- خطابات ضمانات.
- قروض.

وإن عملية منح الائتمان المصرفي تنطوي على مخاطر كثيرة، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالمقترض، وقدرته على سداد مبلغ القرض الأصلي مع الفائدة المستحقة في الوقت المناسب، وعلاوة على ذلك فإن قرار منح الائتمان هو واحد من أصعب القرارات التي تكون إدارة البنك مسؤولة عنها و تعتبر كذلك من أهم محددات نجاح أداء البنوك دون أن تواجه مخاطر البقاء على قيد الحياة، و يتحقق ذلك من خلال تحقيق التوازن بين حجم الأموال المودعة وحجم القروض، وتقليل حجم المخاطر المتصلة بالمقترضين، وعدم قدرتهم على سداد الائتمان

الممنوح لهم. (Siam, etal., 2011). هذا و يعتبر الائتمان المصرفي ومن خلال الفوائد والعمولات الدائنة التي يحصل عليها البنك بمثابة مصدر الدخل الرئيسي للبنك، وكلما نجح البنك في إدارة الائتمان من خلال الموازنة بين عنصري العائد والمخاطرة تزداد ارباحه المستقبلية والعكس بالعكس، ولذلك فإن هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح الائتمان بانواعه المختلفة، بل وهناك سياسات مكتوبة للائتمان المصرفي لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة وفعالية، بالاضافة الى ذلك، هناك دراسات وتحليلات لابد أنْ تتم، وعمليات تفاوض تحدث، واجراءات وخطوات محددة يجب أنْ تحدد ومتطلبات عالية يجب أنْ تتوفر لمنح القرض، وتطوير دائم تعمل البنوك التجارية على احداثه عند ادارتها للقروض المصرفية. (عبد الحميد، 2008: 103).

ومن جانب آخر، يلعب الائتمان المصرفي دورا" كبيرا في تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية، إذ إن إرتفاع حجم الائتمان وعمليات الإقراض من قبل البنوك التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية والانشطة التجارية بما في ذلك لمجموعة الأفراد تساهم بشكل فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي كما تساهم في تعميق سوق رأس المال المحليّ، وأن تنفيذ مشاريع انتاجية وخدمية من خلال عمليات التمويل المصرفية ومنح الائتمان يساعد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة و تساعد كذلك على توفير الاستقرار والأمن المالي.(Maitah, etal. 2012).

ويشدد (Scott, 2006) بأن هناك سماتا" معينة يجب أنْ يراعيها البنك، ويدرسها بعناية تتعلق بالمقترض، ويجب أنْ يحصل على معلومات كافية عنها، وهي شخصية العميل المقترض،

وقدرته على السداد، وحجم رأسماله، والضمان المقدم، والظروف الاقتصادية المحيطة، والقطاع الاقتصادي الذي يعمل به. هذا وأكد Scott على أهمية العلاقة التي يجب أن تبنى بين ضابط الائتمان و العميل، فإن مهمة البنك لاتقتصر على منح الائتمان، والانتظار الى حين السداد، وإنما يجب أن يتوجه اهتمام البنك الى متابعات ميدانية لمنطقة عمل العميل المقترض للتاكد من طريقة استعماله للقرض، وأن يستعمله للغرض الممنوح من اجله.

كما أن ضخامة حجم الاستثمار في القروض، وصعوبة التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق، والاتجاه نحو تقديم قروض طويلة الأجل تظل اموال البنك مغرقة فيها حتى يحل أجلها يقتضي ضرورة وضع سياسات معينة لمنح الائتمان تضمن سلامة الأموال المستثمرة، كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار منح الائتمان، وأن لايترتب عليها انخفاض في مستوى السيولة، يكون من شأنه اضعاف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين (هندي، 2006: 99).

وبسياق آخر، يؤكد (الراوي، 2003: 167) أن مسؤولية الفروع عن الائتمان المقدم لعملائها تظل دائما قائمة، ولا تعفي الفروع من هذه المسؤولية لمجرد اعتماد الائتمان من الإدارة العامة، او من الفروع المشرفة بالنسبة للفروع التابعة. وعلى ذلك فإنه من الضروري أن تباشر الفروع رقابتها ومتابعتها لأموال عملائها، وكيفية تسيرهم لحساباتهم والاتجاهات العامة للسوق بالنسبة لفرع النشاط الذي يمارسه كل عميل، حتى يكونوا دائما حذرين ومتنبهين لاية تطورات غير مرضية قد تؤثر على موقف العملاء، وبالتالي على مراكزهم حيال البنك.

واخيراً يتخذ القرار الائتماني الرفض او القبول المشروط لطلبات القروض الائتمانية المقدمة لعملاء البنك، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني اجراء موازنة بين العائد المتوقع، وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، هذا وتحدد تلك الموازنة مقدار سعر الفائدة ونوع الضمانات المطلوبة من العميل طالب القرض(Balachandran، 2008:2). وإستنادا" لما سبق يمكن ايجاز مجموعة من العوامل التي من خلالها يستطيع ضابط الائتمان إتخاذ قرار منح او عدم منح الائتمان للعميل، ومن أهم هذه العوامل (المؤشرات المالية للعميل المقترض، و السمات الشخصية الخاصة بالعميل المقترض، و نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض).

(2 - 3): السياسات الائتمانية

تتعدد تعاريف السياسة الائتمانية ، وتأخذ أشكالاً متنوعةً وفقاً لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال. إذ عرفت السياسة الائتمانية بأنها مجموعة التعليمات والأسس التي تضعها إدارة البنك لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الاقراض، ويرجع إليها منفذو السياسات عند البت في طلبات الاقراض المقدمة، والالتزام بها عند التنفيذ. وتشمل هذه السياسات عادة الاجراءات الواجب اتباعها في دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل، وكذلك الاساليب المتبعة في دراسة وضعه المالي، من قبل دائرة الائتمان المصرفي، بما في ذلك اسس تحديد سعر الفائدة، ونوع الضمانات المقدمة من خلال ما يعرف بتحليل المخاطر. إذ تغطي سياسات الاقراض مجموعة من الاعتبارات أهمها: (الراوي، 2003: 166-167).

1. احتياجات النشاط الاقتصادي، والتي من المفترض أن تغطي سياسة الاقراض احتياجات المجتمع الذي يعمل فيه البنك، أي خدمة الاقتصاد بما يعمل على نموه واستقراره.

2. تحديد حجم القروض وأنواعها، والتي فيها توضح السياسة الموضوعة حجم القروض التي سوف يمنحها البنك اعتمادا على حجم الودائع والموارد المتاحة، وتحديد انواع القروض التي سيقدمها.

3. الاعتبارات القانونية، وتتضمن الشروط والقيود القانونية الخاصة بمنح الائتمان، لكي لاتحدث اختلافات بين سياسات البنك، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، وللسياسات الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي.

4. تحديد شروط القرض، وهي المتعلقة بطريقة السداد، والغرض منه والضمان المقدم، والاتجاهات الحديثة تقضي بان يتم استرداد القرض من الايرادات المتوقعة للمقترض، وليس التصرف في الضمانات المقدمة للبنك.

5. تحديد متطلبات سلامة القرض، وهي تختص بدرجة الأمان التي يسعى البنك إلى ايجادها، وتتعلق بسمعة المقترض، وصفاته، وقدراته المالية، بحيث تكون متفقة مع حجم القرض أو الائتمان الممنوح، (ويعتبر سليما إذا كان المقترض يستحق القرض، أي أن سمعته وصفاته وقدرته المالية والربحية متفقة مع حجم القرض).

وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للاقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال المتاحة للاقتراض، والتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، والمستويات التي من سلطتها اتخاذ

قرار الاقراض، وشروط التعاقد، ومتابعة القروض، والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض (هندي، 2006: 100).

كما يقصد بالسياسة الائتمانية للبنوك، أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام، وإدارة الائتمان بشكل خاص، وتعتبر المنهج والمرجع الذي يستند إليه كافة العاملين في الائتمان المصرفي (ظاهر والعمرات، 2006).

ويبين (Stefanescu, etal., 2009) أن السياسة الائتمانية هي مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك.

وأخيراً، فالسياسة الائتمانية للبنك هي الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة الائتمان، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها، وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها، والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع الائتمان، وقد تم تطوير العديد من النماذج لقياس مخاطر الائتمان والتصنيف الائتماني (Chen, etal., 2010).

إن الهدف الرئيس من وضع السياسة الائتمانية للبنك التجاري، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسؤولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح الائتمان المصرفي أو عدم منحه، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها، وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في البنك، وأن

غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات. وعليه فقد تعددت أهداف وضع السياسة الائتمانية للبنك، ويمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يأتي: (نصار، 2005: 56 - 57)

1. منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
2. ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.
3. ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطيات تتراكم تقوي من سلامة ومتانة المركز المالي والسوقي للبنك.
4. التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من موارده فيها.
5. التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

وأستناداً لما سبق، حدد (عيسى، 2004: 52-53) أهم ملامح السياسة الائتمانية، وكما يلي:

1. السياسة الائتمانية: إذ تترجم إلى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للبنك في صورة قرارات مكتوبة، ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للادارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كلما كان هنالك جديد، ويجب أنْ تتجاوب دائما مع المستجدات.

2. السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للمصرف: فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية، وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمه، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصا الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.

3. السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروطا" ومعاييرَ محدده، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك وأجل استحقاقه والأنشطة التي يمولها البنك، وحدود التركيز الائتماني، وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

4. السياسة الائتمانية تخدم أطرافا" متعددة: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية، سواء كانت أطرافا" داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو أطرافا" خارجية ممثلة بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية، واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقا للصلاحيات المخولة لها، وفي إطار السياسة الائتمانية للبنك وفقا للشروط والمعايير التي تتضمنها، كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالمصرف بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي.

5. السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي: من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك، فهي القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى، ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف ، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.

6. السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته، في حدود الإمكانيات التمويلية، والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك، فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته.

وحدد العديد من الباحثين (عبد الحميد، 2008: 119-121) ، (الزبيدي، 2002: 200-204)، (الرواي، 2003: 167)، و(هندي، 2006: 101) مكونات السياسة الائتمانية للبنوك، إذ تتضمن هذه المكونات الآتي:

1. تحديد المنطقة التي يخدمها البنك (Loan Territory)، إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل من أهمها: حجم الموارد المناخية والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة، وطبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان وحاجة كل منها إلى القروض، ومدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في إدراة القروض والرقابة عليها.

2. تحديد الحجم الإجمالي للقروض، ويقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل، وكذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد. وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.

3. تحديد تشكيلة القروض، من المعروف أن تنويع مجالات الاستثمار، وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطر التي يتحملها البنك، وفي هذا المجال يوجد الكثير من استراتيجيات التنويع التي تقلل المخاطر والتي من أهمها، التنويع وفق تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل، وكذلك التنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه اليه القرض، بالإضافة إلى توزيع القروض على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.

4. تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك، يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقاً لمدى قبولها في السوق. كما يحدد البنك أيضاً هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان. إذ أن البنك غالباً ما يحدد شروطا" معينة بالنسبة للضمان منها: سهولة التصرف بالضمان من قبل البنك عند تخلف العميل عن السداد، انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان، و سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك.

5. تحديد سعر الفائدة على القروض، يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة منها: أسعار الفائدة السائدة في السوق، ودرجة المنافسة بين البنوك، وحجم الطلب على القروض، وحجم الأموال المتاحة لدى البنوك، وتكلفة إدارة القروض، وأسعار الفائدة على الوادئع، وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، والمركز المالي للعميل المقترض، ودرجة المخاطر التي يتظمنها القرض، هذا بالإضافة الى حجم القرض، وأجل القرض، وما إذا كان القرض بضمان او بدون ضمان.

6. تحديد سلامة القرض، أي درجة الأمان التى يسعى البنك الى إيجادها، وتتعلق بسمعة المقترض، وصفاته، وقدراته المالية، بحيث أن تكون متفقة مع حجم القرض، أو الائتمان الممنوح.

7. مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها، قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها، بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية.

8. مستويات اتخاذ القرار، ينبغي أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات الائتمان، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث طلبات ائتمان روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال عاجلة. وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

(2 - 4): المخاطر الائتمانية والتحليل الائتماني

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطا" مصرفيا" غاية في الأهمية، ومن أكثر الأنشطة المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت، يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن

استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك، نظرا" لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تودي إلى إنهيارها.

أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي غاية في الأهمية، له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه، ويعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الحالتين لها أثار اقتصادية خطيرة، وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها. (الزبيدي، 2002: 17).

وعليه فإن الائتمان المصرفي مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد، ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماماً خاصاً أيضاً من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان، وعلى حسن توجيه مساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسة والإنتاجية، لذلك حظيت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية، وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لاتباعها في نطاق التسليف.

(2 - 4 -1): المخاطر الائتمانية (Credit Risk)

تعتبر مخاطر التخلف عن سداد القرض واحدة من أهم مخاطر الائتمان في قرارت الاستثمار (Robert S., 1996). وتتميز قرارت الأستثمار عموماً سواء كانت في استثمارات عينية او استثمارات مالية بعدم قدرة المستثمر على تحديد العائد المتوقع لذلك الاستثمار على وجه اليقين. ويرجع ذلك إلى حالة عدم القدرة على الاحاطة في شكل المستقبل الامر الذي يجعل الاستثمار محاطا" بدرجة من المخاطر. و تنشأ مخاطر الائتمان عندما لايستطيع البنك تقييم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماتها بتسديد أصل القرض وفوائده. (Fatemi & Fooladi, 2006).

وكما هو معروف في الدراسات المالية أن القرار المالي يستند في اتخاذه على تحديد متغيرين غاية في الأهمية هما العائد المتوقع (Expected Return) ودرجة المخاطر (Risk Degree)، وهو المعروف بالمبادلة Tradeoff بين العائد والمخاطر. فالقرار الأمثل والسليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدراة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازن، او يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به. وهكذا يبدوا طلب المستثمرين إذ يسعون إلى عائد يتساوى أو يزيد على درجة المخاطر التي يتعرضون لها، وكلما زادت المخاطر كلما زاد العائد المطلوب. وعلى وفق هذا المنهج يتحدد نشاط إدارة الائتمان في قراراتها الائتمانية، فالمبدأ هو حالة التوازن بين متغير العائد ومتغير المخاطر. ويقصد بحالة التوازن هو أن يكون العائد المتوقع من القرار الائتماني كاف لتعويض البنك عن المخاطر التي تحيط بذلك العائد الذي تطلبه أدارة الائتمان على الاموال التي تقدمها الى طالبي الائتمان (الزبيدي، 2002: 163).

ويمكن القول إن مشاكل الائتمان تحدث بفعل عوامل متشابكة تعتبر البنوك والعملاء والدولة قاسماً مشتركاً فيها، الا أنه من العدالة الاعتراف بأن البنوك بما لها من أجهزة إدارية وفنية متخصصة تعتبر المسؤول الرئيس أو الطرف الضالع في خلق أو إختلاق تلك المشاكل باعتبارها الطرف المتحكم في ضخ الاموال للعملاء، في ضوء دراسات ائتمانية من المفروض أن يتم إعدادها بحرفية وشمولية وشفافية، وتستنير ببحوث السوق وأوضاع الاقتصاد وتقارير الاستعلام ومركزية المخاطر، وتراعي كافة الاعتبارات، وتأخذ في حساباتها كافة التحوطات من المتغيرات المحتملة، وتدرك أهمية التنفيذ الصحيح للقرارات الائتمانية، وتعمل على تفعيل أدوار متابعة ورقابة الائتمان، وتسعى الى تأكيد الالتزام بالضوابط والقواعد والأعراف والتعليمات المنظمة للائتمان، وتدفع بالكوادر الائتمانية إلى احترام مواثيق وسلوكيات المهنة، وتبتعد عن سلك منهج التجربة والخطأ في إتخاذ القرارات الائتمانية، وتنفيذها وإعداد الكوادر وتدريبها. (الشواربى والشواربى، 2007: 113-112).

كما يشدد (عبد الحميد، 2008: 128) أن عملية إصدار قرار منح القروض على مستوى الأفراد والشركات والمنشآت تحتاج عادة الى تقييّم العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار، وتطلق على هذه العملية عملية تحليل الائتمان. ويسعى البنك من خلال عملية تحليل الائتمان إلى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك، والتي قد تعوق قدرة المنشاة على سداد القروض الممنوحة خلال فترة مستقبلية. ويتضمن ذلك دراسة مدى قدرة المنشأة في الماضي على سداد قروضها والتزاماتها تجاه الغير، وكذلك دراسة الحالة المالية والمعاملات مع الغير وتاريخ العميل في الاعانة. وبهذا أكد (مطر، 2010: 340) أن عملية تحليل مخاطر الائتمان

من اهم ركائز اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، إذ من خلالها يتم عادة تصنيف نوعية المقترض مع تقييم مستوى المخاطرة المحيطة بالقرض الذي يطلبه المقترض، والتي على ضوئها سيحَّدد مصير طالب القرض بالموافقة أو بالرفض، ثم بعد ذلك، وفي حالة الموافقة على الطلب سيتم تحديد سعر الفائدة وكذلك نوع الضمانات أو الكفالات المطلوب تقديمها.

هذا وتتنوع مخاطر الائتمان وفقاً لتنوع مصادرها، وبناء عليه يمكن حصر أنواعها مما يلي (Titman, etal., 2011: 650):

1. مخاطر العميل أي تلك المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة ونوعية إدارتها وأدائها التشغيلي.
2. مخاطر الصناعة وهي على علاقة بنوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة وبنوع منتجاتها.
3. مخاطر السيولة والتي ترتبط باحتمال تعثر العميل بعد منح الائتمان، مما يؤدي الى عجزه عن تسديد أصل القرض وفوائده.
4. مخاطر الاقتصاد الكلي وهي علاقة بالبيئة الاقتصادية العامة مثل انخفاض معدلات النمو والمخاطر السياسية وتغير القوانين.
5. مخاطر تقلب سعر العملات الاجنبية: يحدث ذلك عندما تقدم الائتمان الممنوح بعملة اجنبية تتعرض أسعار صرفها مقابل العملة المحلية لتقلب مستمر.

ومن الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان، أن لا يحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض والوقوف عند حد اشتقاق النسب المالية التقليدية المتعارف عليها لتقييم قدرة العميل على الوفاء بأصل القرض

وكذلك بفوائده، بل يجب عليه أن يولي اهتمامه وبدرجة أكبر لنوع آخر من التحليل هو ما يعرف بتحليل المخاطر.

وفي تحديد دور محلل الائتمان في دراسة وتقييم الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان، يقترح على محلل الائتمان تطبيق واحد من المنهجين المذكورين أدناه:

المنهج الاول: منهج (5Ps)، والذي يطبَق وفقاً للألية الآتية (مطر، 2010: 368-364):

1. تقييم الأشخاص (People): إن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر يتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل، وحالته الاجتماعية، ومؤهلاته، وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية. هذا إذا كان طالب القرض او الائتمان شخصاً. اما اذا كان شركة فيجب مراعاة مجموعة من العناصر ذات الصلة بالشركة مثل حجمها وطبيعة نشاطها وحصتها السوقية ونوعية عملائها ومجلس إدارتها...الخ
2. تقييم الغرض من القرض أو الائتمان (Purpose)، والمتضمنة التعرف على الهدف من الحصول على القرض أو الائتمان.
3. تقييم قدرة العميل على السداد (Payment)، أي دراسة أحتمالات مدى قدرة العميل في تسديد القرض وفوائده.
4. الحماية (Protection)، أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض، وذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل (من حيث النوع او القيمة).

5. التوقعات (Prespective)، وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض.

المنهج الثاني: منهج (5Cs)، وتستند البنوك في هذا المجال على عدد من العناصر الاساسية التي يطلق عليها Credit Analysis وهي: (عبد الحميد، 2008: 128-132)

1. **سمعة العميل (Character)**، أو ما يسميه البعض بشخصية المقترض، ويمكن الحكم على شخصية المقترض من واقع عاداته الشخصية وطريقة معيشته وزملائه واصدقائه ومعارفه وسمعته العامة في المجامع المحيط به. وتعرف السمعة من وجهة النظر الائتمانية مجموعة من الصفات التي إذا اتحدت تكون للشخص الشعور بالمسئولية قبل ديونه. وتؤثر سمعة العميل في قرار البنك في منح الائتمان. وللحكم على سمعة العميل يلزم الباحث الائتماني التعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من موردين او بنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية:

- البنوك التي يتعامل معها العميل.
- الموردين الذين يقومون بالتوريد إليها.
- نشرة الغرفة التجارية التي تصدر متضمنة أسماء التجار الذين اجريت عليهم بروتستات او توقفوا عن الدفع.
- شهادة من الحكمة التجارية التي يقع في دائرتها نشاط العميل تثبت عدم توقيع بروتستات عليه خلال العام.

- قياس مدى كفاءة الإدراة، ومدى دقة نظام العمل بها، وطريقة امساك حساباتها، ومدى تمسكها بالامانة في عرض منتجاتها، والوفاء بالتزاماتها المالية.

2. **المركز المالي للعميل (Capital)**، إذ يعتبر المركز المالي للعميل من الناحية الائتمانية الضمان الذي يوكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل. ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه عند الضرورة فمن المعلوم أنَ الائتمان لا يمنح للعملاء على أساس أنَ الضمان هو وسيلة السداد، فهي غالبا ما تكون من ايرادات المنشأة. وتطلب البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة، وخاصة حسابي المتاجرة والارباح والخسائر، والميزانية العمومية حتى يتمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل مستخدمة مجموعة من النسب المالية.

3. **طاقة العميل ومقدرته على التسديد (Capacity)**، وتعني المقدرة على الدفع، سداد الاقساط أو الدين في الموعد المحدد، وذلك بالتعرف على إمكانيات العميل وكفاءته في إدارة أمواله. ومن المفترض تحليل عدة عوامل في مقومات كيفية التحكم في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.

4. **الظروف البيئية المحيطة بالعميل (Conditions)**، حيث تؤثر الظروف المحيطة بالعمل في المخاطرة الائتمانية إذ يتاثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية و الاجتماعية، ويلزم باحث الائتمان البنوك بظروف الصناعة، او أي نشاط، وتحديد اتجاهات أي تقلبات مستقبلة، ومن ناحية اخرى يتصرف البنك بناء" على ظروف المنافسة القائمة، ومدى تاثيرها على نشاط العميل، ومدى التكيف مع تلك الظروف (عبد الحميد، 2008: 132-128).

هذا ويؤكد (Ross, etal., 2010:859) أن تحليل الظروف البيئية المحيطة بالعميل يتطلب دراسة على مستويين، مستوى داخلي (Micro-Level) عن طريق دراسة النظام الداخلي للشركة وحصتها السوقية ولوائح التعيين وسياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية ومعدلات دوران الموظفين، ومستوى كلي (Macro-Level) الذي يطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود الشركة إلى البيئة المحيطة بها، مثل الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، قوانين التشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة.

5. **الضمانات او التأمينات المقدمة (Collateral)**، وتتضمن تقييم الضمانات من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسَيل، ويقصد بها الاصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للمصرف كضمان في مقابل الحصول على القرض. ولا يجوز للعميل التصرف في الاصل المرهون باي نوع من انواع التصرف. وفي حالة فشله في سداد قرضه او الفوائد يصبح من حق البنك بيع الاصل المرهون لاستعادة مستحقاته (هندي، 2006: 107).

(2 - 4 -2): التحليل الائتماني ودروه في اتخاذ القرار الائتماني

تزداد أهمة التحليل الائتماني Credit Analysis في عصرنا الحاضر، وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية بسبب القروض المتعثرة. وقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم البنوك العاملة في الغرب، احدهما هو بنك "فرانكلين الوطني" في الولايات المتحدة الامريكية وقد خسر عام (1973) مبلغ (40) مليون دولار اي ما يعادل ¼ رأسماله تقريبا، أما البنك الآخر فهو

بنك "هاسيت" في المانيا الغربية فقد حقق خسارة كبيرة في العام نفسهٌ اضطر على أثرها إلـــى التوقف كليا" عن الاستمرار.

إذ تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على الائتمان تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول او ضابط الائتمان Credit Officer. وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل اليها، يقدم توصـــيته إلى لجنة القروض والائتمان المصرفي Loans' Committee والتي بناء على ذلـــك تتخـــذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل. (مطر، 2010: 339).

و هنا ينبغي على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القـــرض مجموعـــة مـــن العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الاهداف التي يتوخاها وهـــي تـــوفير المتطلبـــات والمعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح، ويمكن حصر هذه العناصر فـــي الاطـــار العـــام التالي: (مطر ، 2010 :341).

- وصف واضح للقرض
- تحليل مخاطر الائتمان
- مصادر المعلومات المالية
- مصادر المعلومات الاستراتيجية.
- تحليل وتفسير المعلومات المالية.

ولكي يتسنى للمصارف التجارية اتخاذ القرار السليم بشان طلب الاقتراض من قبل العميل، يفترض تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل، وعادة ما يستهدف هذا التحليل الحصول على اجابات عن الاسئلة التالية (هندي، 2006: 108):

1. هل يتعارض طلب الاقتراض مع التشريعات أو مع لوائح البنك المركزي او سياسات البنك الخاصة بالاقراض؟
2. ما حجم المخاطر المترتبة على اقراض العميل؟
3. هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها؟
4. ما حجم العائد المطلوب من القرض؟

هذا ويغطي التحليل الائتماني بشكل عام ثلاثة محاور رئيسية هي : **التحليل النوعي** Qualitative Analysis ، **والتحليل والكمي** Qunatative Analysis والاخر **بالتحليل الفني** Techincal Analysis. (مطر، 2010 :376).

اولاً: التحليل النوعي (Qualitative Analysis)

يغطي هذا المحور من التحليل ومن خلاله اهتمامه بنوع العملاء (الافراد وشركات الاعمال) الالمام بدرجة كبيرة من الحيطة عند اتخاذ قرارها بالتعامل مع العميل المحتمل من بين مجموعة من طالبي الائتمان، فيقوم هذا النوع من التحليل بعملية تقييم الآثار المترتبة على تحديد عوامل الخطر. هذا فتستطيع ادارة الائتمان من خلال هذا النوع من التحليل تحديد الأولويات من أجل تحديد المخاطر المحتملة وتستطيع ايضاً التعرف وعن كثب على مدى

جدوى تعاملها مع هذا العميل من ناحية مدى احتياجاته الائتمانية، ودرجة ما يتمتع به من خطر ائتماني وبالتالي تستطيع أن تحدد درجة ربحية قراراها الائتماني أو خسارته في حالة منح الائتمان او رفض العميل (Măzăreanu, 2007:45).

فمن خلال التحليل النوعي تتمكن إدارة الائتمان من تقييم جدوى استمرارية تعاملها مع طالبي الائتمان السابقين واستمرارية التاكد من درجة الثقة الائتمانية التي يتمتعون بها، وفيما إذا كان وضعهم الجديد يسمح بالاستمرار بالتعامل معهم ام لا، ويغطي هذا المحور من التحليل تقييم المجالات الرئيسة التالية: (الزبيدي، 2002: 218 ــ 227)

1. الإدارة (Management): من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية وجدوى التعامل معه، أي شكل العمليات الإدراية التي يمارسها العميل بضمان نشاطه وتحقيق أهدافه.

2. العمليات (Operations): تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبل ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للاعمال في السوق، ومدى التوسع والنمو في هذه الاعمال.

3. نمط الملكية (Ownership Pattern): من النواحي المهمة في التحليل النوعي هو نوع الملكية، وفيما اذا كان العميل شركة افراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءة الائتمانية ونوع ومقدار الالتزامات على الملاك كما لابد من تحديد فيما اذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الاوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي الواحد.

4. الخلفية التاريخية (Background and History): وتفيد دراسة وتحليل هذا المتغير في التعرف على عمر العميل التشغيلي والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرضت لها شركته، ونتائج تلك التغيرات.

5. العلاقات المالية (Financial Relationship): شكل العلاقة المالية التي تربط العميل مع المؤسسات المالية الاخرى، وطبيعة الخدمات التي حصل عليها العميل من البنوك الاخرى.

6. الانتاج (Production): نوع الانتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقي على المنتجات والحدود التي يستطيع بها العميل من تحقيق التعادل، ونوع السلعة المتداولة في السوق، ودرجة التطور فيها، ودورة حياة السلعة، ومقدار المنافسة عليها.

7. أدوات الانتاج (Facilities): تعكس إدارة الانتاج على العميل نوع ومستقبل العملية الانتاجية لديه، ولذلك لابد من دراسة قدرة العميل على ممارسة أعماله في السوق حاليا" ومستقبلا".

8. الموردون (Suppliers) : تهتم إدارة الائتمان عند إجراء التحليل النوعي للعميل بدراسة الموردين لدى العميل، ودرجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الانتاج.

9. التوزيع والتسويق (Distribution and Marketing) : تهتم ادارة الائتمان بتحليل السوق Market Analysis لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم العميل بإنتاجها والأسلوب المناسب لتوزيعها.

10. الأهداف والالتزام (Goals and Commitment): يساعد الاهتمام بهذا المتغير الوصول الى معرفة جيدة بتحديد هل للعميل رؤية واضحة عن السوق، وما هي خططه طويلة الأجل

وهل يقوم بتعريف العاملين بهذه الرؤية و الاهداف، وكذلك يجب الاهتمام بدراسة امكانية تأقلم العميل مع التغير.

11. الخصائص المؤسسية (Organizational Characteristics): تتناول هذه العملية في تحليل البحث عن مدى المركزية المتبعة في مشروع العميل، ودراسة هل هناك تفويض للصلاحيات وأثر ذلك على اتخاذ القرارات.

12. السمعة في السوق (Market Reputation): دراسة وتحليل سمعة العميل في السوق، اذ تهتم إدارة الائتمان بقراءة مابين السطور وتكوين رأي عن قدرة الادراة من خلال معرفة مسموعاتها فيما يتعلق بالنزاهة و الالتزام بالنوعية و الالتزام بالابداع والمرونة والالتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة.

13. نظم الادارة (Systmes Managerial) : في هذه الحالة لابد من تحديد نوعية نظم المعلومات والنظم الإدراية المستخدمة والتركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة ودقة الإفتراضات والتنبؤات ودرجة الاتمتة ودقة انظمة الرقابة.

14. درجة استخدام التكنلوجيا.

ثانياً: التحليل الكمي (Qunatative Analysis)

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة تحليلية للبيانات المالية التي يقدمها العميل، مرفقة بطلب الحصول على الائتمان، وتشمل هذه عادة البيانات المالية المدققة للعميل عن السنة الحالية وعدة سنوات سابقة، ليتم من خلالها تحليل اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية، حول الوضع المالي للعميل من ناحية السيولة، والملاءة، والربحية...الخ.

وإن من أهم الاسس والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل، وذلك خلال مرحلتين هما: (مطر، 2010: 342-350)

- **مرحلة دراسة طلب القرض او الائتمان:** ويطلب عادة من العميل المقترض (فردا كان ام شركة) أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وتشمل هذه القوائم (سلسلة من الميزانيات المقارنة، سلسلة من قوائم الدخل المقارنة، وسلسلة من قوائم التدفق النقدي المقارنة). هذا ويتم عادة إخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين: في المرحلة الاولى (ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع) (Quick and Dirty Analysis) يكون الهدف منها أخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كان يتوفر عند العميل الحد الادنى من شروط الاقتراض، والتى بناء عليها يحدد محلل الائتمان ما اذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئيا ام لا. فاذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل في تحليل القوائم المالية إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التحليل المالي المفصل والذي يغطي أربعة مجالات رئيسة (التدفق النقدي، السيولة، الرفع "الملاءة"، والضمان). ويتم التحليل

المالي المفصل، باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بـــدءا" بالتحليـــل الرأسي، ومرورا بالتحليل الافقي، ثم انتهاء" بتحليل النسب.

- **مرحلة متابعة القرض وتجنب مخاطر الفشل المالي للعميل:** لايتوقف نجـــاح البنـــك فـــي سياسات الاقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح فحسب، بل أيضا" على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان، يتم من خلالها الاستمرار في تقـــصي واستقـــصاء الحالة المالية للعميل، بعد حصوله على القرض، وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وكذلك الفوائد، في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض. ذلك ما يفرض على إدارة الائتمان في البنك أن تـــضع سياســـة مقننـــة للرقابة على محفظة القروض، يكون من ضمن أدواتها تصميم نظام كفؤ لتقييم ومتابعة الائتمان المبني على معايير مالية وأخرى نوعية أو وصفية، في سياق تحليل مخاطر الائتمان، بالقـــدر الذي يجعل في مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات الفشل المالي للشركة المقترضة، ومن ثم درء أو تخفيض مخاطر الافلاس وما سيترتب عليها مـــن خـــسارة جسيمة يمكن ان تلحق بالبنك المقرض.

وهناك عدة أساليب و أدوات تستعمل في التحليل المالي الكمي. منهـــا التحليـــل المقـــارن، والتحليل بالنسب للقوائم المالية، وقائمة التدفقات النقدية:

1. **<u>التحليل المقارن</u>:** ويتضمن دراسة القوائم المالية للشركة للعميل، بتاريخ طلب الائتمان مقارناً بقوائمه المالية لسنوات سابقة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التغيـــرات

التي تظهر في كل بند من بنود القوائم المالية، من زيادة أو نقص، وتشمل القوائم المالية، الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل. ويتميز هذا التحليل بسهولة المقارنة السريعة للتعرف على الزيادة او النقص في كل بند من بنود القوائم المالية، وتفيد هذه الطريقة في ملاحظة التغير في بنود القوائم المالية من عام لعام خلال سنوات عديدة، وهذا يشير إلى مدى التقدم الذي تحققه الشركة المقترضة على مدى سنوات عمرها. (الراوي، 2003 :168).

2. **التحليل بالنسب للقوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية:** وهو من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا" ورغم أن حساب النسب المالية (Financial Ratios) لا يتطلب إلاَ قدرا" محدودا" من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية الا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب من إدراة الائتمان بشكل عام، والمحلل الائتماني بشكل خاص الإدراك الجوهري لأهمية النسب، وطبيعة العلاقة التي كونتها وتغيراتها خلال الزمان، بحيث يبني على أساسه قراره الائتماني وذلك بعد مراعاة أمرين هامين خلال دراسة تلك النسب هما:

1. مقارنة النسب المالية الخاصة بالسنة الحالية للشركة مع نظائرها بالسنوات السابقة وذلك لتقييم الاتجاه الأفقي للتغير الحادث في تلك النسب صعوداً او هبوطاً.

2. مقارنة النسب المالية للشركة الخاصة بالسنة الحالية مع ما يعرف بمتوسط نسب الصناعة (Averages Industry)، أي مع المتوسطات الخاصة بالشركات المنافسة للشركة في النشاط الذي تعمل فيه.

ومن اهم النسب المالية التي يمكن لضابط الائتمان استخدامها في هذا المجال:(Gibson, 2011: 229):

1. **مجموعة نسب السيولة (Liquidity Ratios)**

إذ إن من اهم الامور التي تهتم بتحليلها إدراة الائتمان هي سيولة العميل، وتستخدم إدارة الائتمان نسب السيولة للحكم على قدرة العميل من ناحية الملاءة المالية والاقراضية، أي قدرته على تسديد ما عليه من التزامات بتواريخ استحقاقها. وتقيس نسب السيولة قدرة الشركة على تسديد أقساط القرض التي تستحق عادة خلال الفترة التي تمنح فيها، ومن أهم هذه المؤشرات (Gibson, 2011 :206-229):

- نسبة التداول (Current Ratio)
- نسبة التداول السريعة (Quick Ratio)
- رأس المال العامل (Working Capital)
- نسبة سيولة الذمم المدينة
- نسبة سيولة المخزون

2. **مجموعة نسب الربحية (Profitability Ratios)**

يمكن الاستفادة من هذه النسب في مجالات أهما: مدى قدرة العميل على تسديد فوائد القــرض من الأرباح السنوية التي حققها، أو في مجال قدرته على أستثمار الأموال المقترضة. ولعل من أهم تلك المؤشرات (مطر، 2010:350-339):

- هامش الربح التشغيلي (Operating Profit Margin)
- العائد على الاستثمار (Return on Investment)

3. **مجموعة نــسب التغطيــة (المديونيــة) (Long-Term Debit Paying Ability Coverage Ratios)**

تستخدم إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لابراز العلاقة بين أموال الملاك والقروض المقدمة من البنوك والتوازن بينهما، ومدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية القروض طويلة الاجل، إضافة الى قدرة العميل ضمن نشاطه على خدمة الائتمان وفوائده. وتستخدم نــسب المديونية للتعرف على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنشاة لتمويل موجوداتها المختلفة ومن أهم هذه المؤشرات (الزبيدي، 2002:281) و (الرواي، 2003: 169):

- نسبة الديون إلى مجموع الاصول (Debit Ratio)
- نسبة تغطية الفوائد (Times Inerest Earned)
- نسبة الديون إلى حقوق الملكية (Debit/Equity Ratio)

4. **نسبة الرافعة المالية (Degree of Financial Leverage)**

يكون تاثير الرفع المالي ايجابيا" على العائد إذا نجحت الشركة في استثمار الامـــوال المقترضة بمعدل عائد يزيد على الفائدة المدفوعة عليها (مطر، 2010: 218).

5. **مجموعة نسب النشاط أو الكفاءة (Activity and efficiency ratios)**

ويستفاد منها في تقييم مدى قـــدرة إدارة الـــشركة المقترضـــة علـــى إدارة مواردهـــا الاقتصادية والمالية والبشرية، ومن ثم تعطي مؤشراً اولياً على مدى قدرة الـــشركة علـــى استثمار الأموال المقترضة. ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال (Gibson, 2011: 206-229):

- معدل دوران الذمم المدينة (Account Receivable Turnover)
- معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)
- معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover)
- معدل دوران الأصول (Total Assets Turnover)

6. **مجموعة نسب السوق أو نسب التقييم (Valuations Ratio)**

تستخدم هذه المجموعة من النسب في تقييم مركز الشركة في السوق المالي، وبالتـــالي مدى قدرتها على الاستمرارية في المستقبل. ومن أهم النسب المستخدمة في هـــذا المجـــال (Gibson, 2011: 342-351):

- ربحية السهم الواحد (Earning Per Share EPS)
- نسب مضاعف السعر السوقي للسهم (Price Earning Ratio)
- نسب التوزيعات النقدية (Cash Dividends Ratio)
- القيمة السوقية للسهم الواحد
- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية
- عائد التوزيعات للسهم = مقسوم الأرباح الموزع / قيمة الأسهم الاسمية.

7. نسب التدفقات النقدية (Cash Flow Ratios)

هذه المجموعة من النسب والتي تشتق عادة من قائمة التدفقات النقدية المعدّة وفقاً للأساس النقدي Cash Basis ، وهي على خلاف النسب السابقة والمشتقة من القوائم المالية التقليدية، المعّدة وفقاً لأساس الأستحقاق Accrual Basis تقدّم لمحلل الائتمان خدمة في تقييم قدرة العميل على السداد تفوق تلك النسب المشتقة من القوائم المالية التقليدية. (مطر،2010: 160).

ومن أهم هذه النسب:

- نسبة تغطية النقدية (Cash Coverage Ratio)
- نسبة المدفوعات اللازمة (Interest Paid Ratio)
- نسبة الأنفاق الرأسمالي (Capital Expenditures Ratio)

ويجدر التذكير هنا أيضاً بأهمية الموازنة النقدية Cash Budget والمبنية على مفهوم التدفقات المستقبلية كأداة هامة من الأدوات التي يستخدمها محلل الائتمان، سواء عند قرار منح الائتمان، أو عند متابعة حالة العميل بعد منحه القرض.

ثالثاً: التحليل الفني (Technical Analysis)

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل، والتي تعطي مؤشراً حول قدراته الفنية، لتنفيذ المشروع الذي سيموّل عن طريق الائتمان، بهدف التاكد من امكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة، والتثبت من توافرها خلال عمر المشروع، ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي. ويمكن تعريف التحليل الفني بأنه مجموعة واسعة من الأساليب والاستراتيجيات التي تحاول التنبؤ بمستقبل الأسعار على أساس الأسعار السابقة أو غيرها من الإحصاءات السوقية الواضحة (Roberts, 2003).

ويبين (الزبيدي، 2002: 229-228) أن التحليل الفني يغطي المجالات الاتية:

1. وصف السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة.
2. وصف العملية الانتاجية التي تم اختيارها مقارنة مع العمليات البديلة، مع توضيح اسباب التفضيل للعميلة التى وقع الاختيار عليها.
3. تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها.
4. تحديد نوعية الالات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار عنها.
5. تحديد الانشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.

6. تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع والبدائل المختلفة المتاحة.
7. التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها.
8. مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل، وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها.
9. احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.
10. تقدير تكاليف إنتاج السلع.

(2 - 5): نظام تصنيف مخاطر الائتمان

لعل من أهم الأدوات الفاعلة والكفؤة التي تساعد دائرة الائتمان المصرفي في البنك اولاً في اتخاذ قرار منح الائتمان، وتحديد قيمة القرض وأجله، وسعر الفائدة، ثم بعد ذلك في متابعة مقدرة العميل على تسديد أصل القرض وفوائده، هو وجود نظام معتمد لتصنيف مخاطر الائتمان.

فإن من أهم أهداف وجود نظام تصنيف مخاطر الائتمان هو التنبؤ ما إذا كانت الشركة طالبة القرض قادرة على السداد في الوقت المحدد أم لا، مما يساعد ضابط الائتمان في اتخاذ قرار المنح من عدمه. (Banasik, 2003).

ويقوم هذا النظام عادة على نوعين من المؤشرات، مؤشرات نوعية Qualitative ومؤشرات كمية Quantitatibve ذات صلة بأدائه المالي. وقد أخذ هذا النوع الاخير من المؤشرات يلعب دورا" هاما" لدى دوائر الائتمان المصرفية، وذلك اعتمادا" على الكثير من

النماذج الكمية للتبؤ بالفشل المالي، التي طورّها العديد من الباحثين، بدءا" من منتصف القــرن العشرين الماضـــي أمثـــال (Altman, 1968)، (Beaver, 1966) ، (Wilcox, 1971)، (Hart, 1992)، (Kida, 1981)، (Lennox, 1999). وقد استخدم هؤلاء الباحثون في بنـــاء تلك النماذج مجموعة من النسب المالية المستخلصة، إما من القوائم المالية التاريخية التقليديـــة والمعدّة على أساس الاستحقاق، أو من قوائم التدفقات النقدية المعدّة على الاساس النقدي. إذ نجح Sherrord في العام (1987) في تطوير الجهود التي بذلها الباحثون الذين سبقوه في تطـــوير نموذج اكثر فاعلية في تصنيف مخاطر الائتمان، مبني على (6) نسب مالية موزعّـــة حـــسب أغراضها على النحو التالي (مطر، 2010: 382-376):

1. مؤشرات سيولة وتشمل:
   - رأس المال العامل/ اجمالي الموجودات
   - الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات.
2. مؤشرات ربحية وتشمل:
   - صافي الربح قبل الضرائب/ اجمالي الموجودات.
3. مؤشرات رفع او ملاءة وتشمل:
   - صافي حقوق المساهمين / اجمالي المطلوبات
   - اجمالي الموجودات/ اجمالي المطلوبات
   - صافي حقوق المساهمين/ اجمالي الموجودات الثابتة.

وقد حدد لكل منها وزناً نسبياً يتراوح (0.1 ــ 20.0) لتستخدم هذه الاوزان المرجحة فيما بعد لقياس درجة مخاطرة القرض، ولتكون قاعدة بعد ذلك لتصنيف القروض حسب جودتها في خمس فئات، هي:

1. الفئة الاولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة).
2. الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة).
3. الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة).
4. الفئة الرابعة (قروض مرتفعة المخاطرة).
5. الفئة الخامسة (قروض خطرة جداً).

إذ وبناء على الفئة التي يصنّف فيها القرض المطلوب من العميل يتم اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه، ثم بعد ذلك تحديد سعر الفائدة، كذلك وربما الاهم هو وضع خطة المتابعة المستمرة للعميل لتقييم قدرته على الانتظام في تسديد القرض وفؤائده.

(2 - 6): العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي

من أجل تقييم وإدارة المخاطر، تقوم إدراة الائتمان بدراسة فعالة لطلبات الائتمان المقدمة من قبل عملاء البنك قبل إتخاذ القرار الائتماني بالرفض أو بالقبول، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب (Amidu & Hinson, 2006).

لذا فإن اتخاذ القرار الائتماني يتطلب دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن ان تؤثر على هيكل رأس المال (Capital Structure)، و قرارات الاستثمار(Investment decisions)، ومخاطر محفظة القروض (Loans' portfolio risks). ويجب ان يقوم ضابط الائتمان بدراسة الملف الائتماني للعملاء من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل، وبهذا يستطيع الموازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب ، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للبنك من عدمه (Cebenoyan & Strahan, 2004).

إن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتملة سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان في صنع القرار الائتماني، لذلك فإن إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية التي من خلالها تستطيع الحكم واتخاذ قرار بمنح أو عدم منح الائتمان المصرفي للعميل. ويمكن حصر العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي فيما يلي: **العوامل المتعلقة بالعميل، العوامل المتعلقة بالبنك، والعوامل المتعلقة بالائتمان.**

1. **العوامل المتعلقة بالعميل:**

ترتبط هذه العوامل بهدف واحد هو قياس مدى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة منحه لعميل معين من العملاء، وهل يمكن للبنك تحمل هذه المخاطر، ومدى سلامة الموقف الائتماني للعميل، لذلك فإن إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية المتعلقة بالعميل مثل :

- شخصية العميل(Character) ، يستطيع البنك من خلال التعرف على سمعة عميله أن يكتشف نيته على السداد، فالمعلومات التي يستقصيها البنك من المصادر التجارية أو المصرفية أو الاجتماعية تهدف إلى تأكيد حسن سلوك العميل، والتزامه بتعهداته، وعدم تعرضه سابقاً أو حاضراً لأي نوع من دعاوى الاحتجاج أو الإفلاس أو ما شابه. ومن السمات الشخصية التي تلعب دورا" هاما" في القرار الائتماني (عمر الشركة، و نوع وحجم نشاط الشركة، و مدة العلاقة بين البنك والشركة طالبة القرض...الخ) حيث ان علاقة البنك المقرض بالعميل تؤثر على حدود الائتمان.(Chakraborty etal., 2010).
- القدرة على الاستدانة (Capacity) ، إذ يعتبر أهم العوامل التي تؤثر في مقدار المخاطرة التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما حصل عليه من ائتمان للبنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ما هية القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات رئيسة مختلفة وردت عند بعض المهتمين، وهي: تفسير القدرة من خلال اقترابها من السمات الشخصية العامة للعميل، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض، تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للعميل في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله

وإدارتها إدارة حسنة سليمة، تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة ائتمانية، والأمور المالية البحتة في توضيح القدرة، حيث يركز حول قدرة العميل طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافٍ لضمان تسديد ما عليه من التزامات مستحقة تجاه البنوك، والقدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من العميل. (الزبيدي، 2002: 142).

- رأس مال العميل (Capital) وقدرته على توليد الأرباح، إذ يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، لذا فان إدراة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل (جميع الاصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحاً منها المطلوبات التي بذمته) لتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها. (Böcker and Hillebrand, 2009).
- الضمان (Collateral) ، تهدف البنوك من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين الائتمان المصرفي، وبين ما يقابلها من ضمانات. وقد تكون هذه الضمانات في شكل سندات (bonds) أو ودائع نقدية (cash deposits) أو المعدات (Property) أوالرهون العقارية (mortgages)، أو الأسهم المدرجة (listed shares)، أو البضائع (merchandise) أو إيصالات إيداع (receipts of deposit)، و لكي تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل أموالها يجب أن تراعى الآتي عند تحديد الضمان: عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، وتكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك، بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد ، وتكون ملكية العميل للضمانات

ملكية كاملة وليست محل نزاع، وكفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان، والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع (Gabriel & Jesus, 2004).

- الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعميل، لا شك في أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع البنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة، أو اتباع بعض المرونة في شروط منح الائتمان إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة، وبناء على ذلك فإنه ينبغي على ضابط الائتمان دراسة الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالعميل للوقوف على مدى تأثر العميل بالدورة الاقتصادية. (Altman & Sabato, 2007).

2. **العوامل المتعلقة بالبنك:**

ويتسع هذا المجال ليشمل العوامل الآتية (Dogarawa, 2012) و (Sidthidet, 2011: 90-141) و(ابو رحمة، 2009 :4):

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك، فهي شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها البنك، فتحتاج البنوك للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف. ولهذا السبب تحرص البنوك دائماً على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، ومختلفة الآجال، وعليه فإن جوهر نشاط البنوك التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه البنوك بالاستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها، وعن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان.

- الاستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تؤثر هذه الاستراتيجية في قراره الائتماني، أي في استعداده لمنح ائتمان معين، أو عدم منح هذا الائتمان.
- الهدف العام للبنك، إذ تسعى البنوك إلى تحقيق هدف الربحية، والسيولة، والنمو والأمان وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها، ويتم تحقيق هذه الاهداف من خلال قرارات إقراض سليمة تراعي هيكل تكلفة البنك، وسياسات تسعير سليمة للخدمات التي يقدمها، هذا وعليه ايضا" مراعاة سياسات البنوك المنافسة وهيكل أسعار العائد المدين بالبنك، وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر، في حين يتم تحقيق هدف السيولة من خلال بناء محفظة للقروض تتسم بالتوازن، و الجودة ، والتنوع من حيث أنواع القروض، وآجال القروض و الأنشطة التي يتم تمويلها. هذا ويسعى البنك إلى تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه ويتحقق ذلك بجهد ائتماني منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر لأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق.
- حصة البنك في السوق المصرفي، إذ يجب أن تسعى البنوك لزيادة حصصها السوقية وذلك من خلال ما تقدمه من تعاملات رائدة وفريدة لا تقدمها البنوك الأخرى، وتنقسم حصة البنك في السوق المصرفي إلى أربعة أجزاء، وهي حصة في الإيداعات، حصة في التوظيف، حصة في الخدمات المصرفية، وحصة في الأموال المدارة لحساب العملاء، ويدخل في ذلك صناديق الاستثمار.

- إمكانيات البنك المادية والبشرية، وتشمل الكفاءات الإدارية، وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان، فكلما تعاظمت إمكانيات البنك المادية والبشرية، كلما تعاظمت درجة استعداده على منح الائتمان من عدمه.

3. **العوامل المتعلقة بالائتمان:**

أي تلك العوامل المشمولة ضمن السياسات الائتمانية للبنك، وهي مجموعة من العوامل تتعلق بموضوع الائتمان نفسه، وتشمل الغرض من الائتمان الممنوح للعملاء، ومدة الائتمان، ومصدر وطريقة السداد، ونوع ومبلغ الائتمان المطلوب، هذا وتعتبر عملية فهم محددات مخاطر الائتمان هي القضية التي تلعب الدور الرئيسي في الاستقرار المالي للبنوك. (Bonfim and Portugal, 2009:2).

(2 - 7): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

فيما يلي عرض للدراسات السابقة (العربية والأجنبية) التي تتعلق بموضوع العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، ومدى استخدام هذه البنوك للتحليل الائتماني عند أتخاذ قرار منح الائتمان، بهدف الإفادة من أجراءاتها المنهجية والأدب النظري في هذه الدراسات.

- دراسة (Hubbard, 1999) **بعنوأن " Are there Banks Effects in Borrowers Cost of Fund"**

استخدمت الدراسة عينة كبيرة من القروض الشخصية، ومن المقترضين، والبنوك للبحث فيما إن كان الوضع المالي للبنك يؤثر على معطيات القرض، مع الأخذ بعين الأعتبار مؤشرات المخاطر المتعلقة بالمقترض، وكلفة المعلومات، ومدى تأثير خصائص المقترض، وخصائص البنك على أسعار فائدة القرض او على كلفة الأقتراض. واستنتجت الدراسة بأن كلفة الاقتراض من البنوك مرتفعة رأس المال، كما وأن تأثير البنك الضعيف على كلفة الأموال هو أعلى في فترة الانكماش الكلي في إقراض البنك. وتقترح الدراسة بأن البنوك الصغيرة تواجه كلفة معلومات عالية، وهي بالتالي تتحفظ عند منح القروض وتفضل الاحتفاظ بالسيولة.

- دراسة (Cavallo & Majnoni, 2001) بعنوأن " **Do Banks Provision for Bad Loans in Good Times Empirical Evidence and Policy Implications** "

أُجريت الدراسة على (1176) بنكاً في (36) دولة، وذلك في أطار زمني من العام 1988 الى العام 1999 وقد هدفت إلى التعرف على ما إذا كانت البنوك التجارية تهتم بعمل

المخصصات اللأزمة للائتمان المصرفي في أوقات الرخاء، والتحوط للخسائر المتوقعة في محافظها الائتمانية في أوقات الركود الاقتصادي. استخدم الباحثان أسلوب دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي والوضع العام للبنوك التي شملتها عينة الدراسة، وكشفت الدراسة بأن عدم الاهتمام بعمل المخصصات اللازمة للديون غير العاملة بالشكل الكافي سوف يؤدي الى تحميل راس المال عبء الخسائر الناجمة عن تعثر هذه القروض. وقد بينت الدراسة أن البنوك تلجأ الى الأهتمام باخذ مخصصات كافية وتعمل على رفع هذه المخصصات في أوقات الركود فقط. وخلصت الدراسة الى أنه بالأمكان السيطرة والحد من الآثار السلبية الناتجة عن القروض المتعثرة بسبب التقلبات الأقتصادية وذلك من خلال عمل التوازن اللازم بين متطلبات البنوك المركزية ومتطلبات المساهمين (الملاك) من جهة، وبين متطلبات أخذ المخصصات اللازمة كسياسة بنك من جهة أخرى.

- دراسة (لطفي، 2002) بعنوان "**مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن**".

هدفت إلى التعرف على المصادر التي يستخدمها مسؤولو الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن، بهدف الحصول على المعلومات التي تساعدهم في عملية اتخاذ قرارات الاقراض والائتمان، وهدفت كذلك إلى معرفة ما إذا كانت مصادر المعلومات المستخدمة تتأثر بالعوامل الديموغرافية، وقد استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وكانت العينة التي استخدمها هي البنوك التجارية الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي: تختلف مصادر المعلومات المتعلقة بالإقراض والائتمان التي يتم استخدامها من

قبل المحللين في البنوك التجارية العاملة في الأردن، كما إن المحللين الماليين يختلفون من حيث المصادر المستخدمة في قرارات الإقراض والائتمان وهي لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الإقراض والائتمان، وإن أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مسؤولو الإقراض والائتمان في البنوك التجارية تتمثل في الحسابات المدققة.

- دراسة (العمرات، 2003) بعنوان "**العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية**".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن مدى وجود علاقة بين عوامل منح الائتمان الخاصة بالبنك نفسه وبين تعثر الائتمان، وذلك من خلال بحث المراحل العمرية لمنح الائتمان (مرحلة ماقبل منح الائتمان، مرحلة منح الائتمان (التنفيذ)، ومرحلة مابعد منح الائتمان). لقد تم تصميم استبانة خاصة وزعت على مجتمع الدراسة وهي البنوك التجارية باعتماد أسلوب العينة الطبقية للأطراف المشتركة في عملية منح الائتمان. وقد كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مرحلة ما قبل منح الائتمان المصرفي، ومرحلة منح الائتمان المصرفي من جهة، وبين تعثر الائتمان المصرفي من جهة اخرى. في حين أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرحلة ما بعد منح الائتمان وبين تعثر الائتمان، ناتجة بشكل أساسي عن تأثير فرع العميل على تعثر الائتمان. وقد وضع الباحث عدداً من التوصيات تضمنت زيادة الأهتمام بالتدريب المستمر، وتفعيل الرقابة البعدية لزيادة كفاءة المتابعة والتحصيل، وبناء نظام حوافز مؤسسي لكافة أطراف العملية الائتمانية، والتركيز على مرحلة مابعد الائتمان.

- دراسة (اللحام، 2003) بعنوان "**العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات: دراسة تطبيقية عن البنوك التجارية الأردنية**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الداخلية المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي المباشر، وأثره على تعثر الائتمان للفترة من (1998- 2003)، وهدفت أيضا" إلى إيجاد العلاقة بين العوامل الداخلية لقرار المنح وعلاقة ذلك بالتعثر، من خلال ثلاث مراحل ابتداء من بيئة العمل الداخلية ومروراً بمرحلة اتخاذ القرار الائتماني وانتهاء بمرحلة المتابعة، وقد تم تصميم استبانة خاصة وزَعت على مجتمع الدراسة، وهو البنوك التجارية الأردنية و اعتمدت الدراسة أسلوب العينة الطبقية للأطراف المشتركة في عملية منح الائتمان بمراحله المختلفة، وقد كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من بيئة العمل الداخلية، ومرحلة اتخاذ القرار، وبين تعثر الائتمان من جهة أخرى، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرحلة المتابعة وبين تعثر الائتمان. وتم وضع عدد من التوصيات تضمنت ضرورة تفعيل الدور الرقابي من قبل البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بالضمانات المقدمة مقابل القروض الكبيرة، وزيادة الاهتمام بالتدريب المستمر، وتفعيل دور الرقابة من قبل إدارة البنك، وبناء نظام حوافز مؤسسي لكافة أطراف العملية الائتمانية وخاصة فيما يتعلق بمرحلة المتابعة.

- دراسة (الفليت، 2004) بعنوان "**أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة**".

هدفت هذه الدراسة الى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الأقتصادية المختلفة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول لنتائج

الدراسة وتم الاستعانة بتوزيع استبانتين إحداهما وزعت على موظفي الائتمان المصرفي الرئيسيين بالبنوك العاملة في الضفة وقطاع غزة، والأخرى وزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: البنوك العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في منح الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة فيه، ومع ذلك فإن البنوك لا تقوم بالدور المطلوب منها في دعم التنمية الاقتصادية داخل فلسطين، ويعود ذلك لعدة أسباب منها: قلة خبرة هذه البنوك في البيئة الفلسطينية، وعدم تقديم العميل لضمانات مستوفية الشروط، بالإضافة إلى ارتفاع المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني، وعدم قيام المحاكم الموجودة في فلسطين بدورها في حل المشكلات المواجهة للبنوك، وفض النزاعات بين البنوك والعملاء المتأخرين في السداد. وقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام العملاء وأصحاب المشاريع المختلفة بتقديم ضمانات مستوفية الشروط حتى تحظى طلبات الائتمان بالموافقة عليها من قبل البنوك، ودعوة إدارات البنوك وخاصة الإقليمية منها لمنح صلاحيات وسلطات لمدراء الفروع التابعة لها، للإسراع في اتخاذ القرارات الخاصة بمنح الائتمان للعميل أورفضه.

- دراسة (الزامل، 2004) بعنوان "**أثر برامج الشركة الأردنية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية الأردنية (1995-2004)**".

تضمن هذا البحث دراسة الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، من حيث أنواعه والعوامل المؤثرة فيه وتطور الائتمان المصرفي في الأردن ثم الانتقال إلى موضوع الشركة الأردنية لضمان القروض، هدف هذا البحث إلى قياس وتحليل درجة تأثير برامج ضمان

القروض، وبرامج ضمان ائتمان الصادرات التي تنفذها الشركة الأردنية لضمان القروض، وكذلك قياس أثر سعر الفائدة، ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي على حجم الائتمان لدى البنوك التجارية الأردنية الممنوح لمختلف القطاعات الأقتصادية، وتم قياس ذلك من خلال بناء نموذج رياضي إعتمد على البيانات المنشورة والمتعلقة بحجم الائتمان للبنوك التجارية الأردنية والبرامج التى قدمتها الشركة خلال الفترة (1995-2004). وقد توصل الباحث الى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل، المتمثل ببرامج الشركة الأردنية لضمان القروض، وحجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية الأرنية، وعلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لمعدل نمو الناتج المحلي الأجمالي، وعدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة على الائتمان المصرفي، وحجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية الأردنية. وخلصت الى عدد من التوصيات منها: ضرورة وضع منهجيات من قبل البنوك التجارية الأردنية للوصول الى المقترضين، وحث البنوك على زيادة السقوف المخصصة لها، وتخفيض سعر الفائدة على الائتمان وخاصة المضمونة من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض.

- دراسة (عمر، 2004) بعنوان "**المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الاردنية للفترة (1988 – 2002)**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر المصرفية على الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية خلال فترة (1988 – 2002) ولقد تم في هذه الدراسة الإشارة إلى تطور الائتمان بالاضافة الى تحديد العوامل المؤثرة عليه. كما وتم تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية ومعايير قياسها، بالإضافة إلى التعرف على أهم أساليب إدراة المخاطر المصرفية وأساليب

التحوط ضد بعض أنواع هذه المخاطر في سبيل تجنبها أو الحد من آثارها السلبية على العملية الائتمانية. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك تفاوتا" في تاثير المخاطر المصرفية على الائتمان المصرفي، فالبنسبة لمخاطر الفائدة تؤدي زيادتها إلى تخفيض حجم الائتمان الممنوح من قبل البنك العربي. أما بالنسبة لمخاطر الائتمان فقد أدت زيادتها إلى تخفيض حجم الائتمان لدى بنك القاهرة. وأوضحت نتائج الدراسة بأن انخفاض مخاطر رأس المال يؤدي إلى زيادة الائتمان لدى البنك العربي بينما يؤدي انخفاض هذه المخاطر إلى تقليل حجم الائتمان لدى البنك الاهلي. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتحسين إدارة المخاطر لديها من خلال استخدام انظمة للتصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية وتحسين طرق قياس وإدراة المخاطر التشغيلية والسوقية بما يتناسب مع تطبيق معايير لجنة بازل في عام 2007.

- دراسة (Chi & Tang, 2006) بعنوأن " **Bankruptcy Prediction: Application of Logit Analysis in Export Credit Risks**".

هدفت إلى دراسة مدى فعالية نموذج الائتمان التجاري للتنبؤ بالمخاطر في مسابقة تطبيقات التجارة الدولية، وذلك باستخدام عينة من الشركات المدرجة في سبعة دول من آسيا والمحيط الهادئ وهي (هونج كونج، اليابان، كوريا، ماليزيا، سنغافورة، تايلند والفلبين) خلال الفترة الزمنية (2001 ــ 2003)، وقد قام هذا البحث بدراسة تجريبية للتنبؤ بنموذج المخاطر الائتمانية وذلك بالاعتماد على النسب المالية للشركات طالبة الائتمان، والخصائص الخاصة بالشركة مثل (الحجم، النضج، البحث والتطوير، نفقات، ونفقات الاستهلاك) مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير التي تستخدمها هذه الشركات لتفادي المخاطر. وقد بيّنت النتائج أن النموذج

اللوغاريتمي المستخدم في هذه الدراسة والمبني على الخصائص المذكورة أعلاه أثبت قدرته التنبؤية على التحليل وتخمين حدوث أزمة الائتمان أو الفشل المالي.

- دراسة (الدغيم، وآخرون، 2006) بعنوان " **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول عملية منح الائتمان والدراسة التي تُجرى على طلبات الائتمان في المصرف الصناعي السوري مقارنةً مع الركائز الأساسية للتحليل الائتماني، وذلك للتعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزها، وكذلك على جوانب القصور وتقديم المقترحات والتوصيات للعمل على تلافيها وبما يسهم في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي. وقد توصلت الدراسة إلى معاناة المصرفي الصناعي من حجم كبير من الديون التي تتخللها إشكالات وتقصير، والتقصير الحاصل في إدارة هذه الأزمة يرجعونه إلى كادر المصرف بموضوع الملاحقات والمتابعة القانونية في كل فرع من الفروع، وتقصير إدارات الفروع، ومحامي المصرف الذين يتابعون القضايا. وعدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعّال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار العوامل الشخصية. وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض، وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.

- دراسة (الظاهر، وآخرون، 2007) بعنوان "**العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية**".

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم أسباب تعثر الديون في المصارف الفلسطينية، إضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لهذه الأسباب، لتمكين المصارف من التركيز على طرق

علاجها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على مجموعة من مسؤولي قسم الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين، ومجموعة من العملاء الذين يواجهون حالة تعثر. وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤل حول أسباب التعثر حيث تم تقسيم أسباب التعثر إلى ثلاثة مجالات رئيسة هي: السياسة الائتمانية للمصرف، ظروف السوق، وسلوك العملاء. وقد أبرزت الدراسة الأسباب الاكثر أهمية داخل كل مجموعة، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن قصور نتائج الدراسة الائتمانية ونقص معلوماتها، وانخفاض متابعة العملاء بعد منح الائتمان هي أهم أسباب التعثر المتعلق بالسياسة الائتمانية، أما فيما يتعلق بظروف السوق كانت أهم العوامل المسببة للتعثر: سياسة الإغلاق والحواجز العسكرية، وفقدان الأسواق نتيجة لذلك، والركود الاقتصادي، والانفلات الأمني وضعف القضاء، أما فيما يخص العوامل المتعلقة بسلوك العملاء فقد وجدت الدراسة أن عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله، والتوسع غير المدروس في الاستثمار، و زيادة المديونية، والتغير في سلوك ومصداقية العملاء كانت أهم أسباب التعثر. وقد وجدت الدراسة فرقاً إحصائياً في إجابات المبحوثين حول أهمية العوامل المتعلقة بالسياسة الائتمانية، وبسلوك العملاء حسب الجهة التي أجابت عن الاستبانة، بينما لم يكن هناك اختلاف احصائي فيما يتعلق بأهمية ظروف السوق في حدوث التعثر.

- دراسة (أبو كمال ، 2007) بعنوان "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان، وفقا للمعايير، والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و إعداد استبانة تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف. وتشير أهم نتائج البحث إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، والتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف، من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان. وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات، كان أهمها أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، وخاصة إدارة مخاطر الائتمان، وأنْ تحافظ المصارف على توافق سياساتها الائتمانية مع التغيرات في الأوضاع الأقتصادية وعلى وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان، تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على العمليات المصرفية، وخصوصا عمليات الائتمان بهدف متابعة العملية الائتمانية ورقابة مخاطر الائتمان، والسيطرة عليها مع المحافظة على استقلالية التدقيق الداخلي بالمصرف وتبعيته لمجلس الإدارة، وزيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية.

- دراسة (الطويل، 2008) بعنوان "**مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ومن أجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على (65) موظفا" يعملون في البنوك وقد تم استخدام اسلوب المسح الشامل، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تم تصميمها خصيصا لخدمة هدف الدراسة، من اجل معرفة مدى الاعتماد على التحليل المالي، وكذلك معرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد كشفت النتائج ان المصارف التجارية الوطنية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات، وتعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدارات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر، وعدم استخدام المصارف التجارية الوطنية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

- دراسة (Lakshmi & Murugan, 2009) بعنوأن " **A Market Study on Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises**".

هدفت إلى القيام بدراسة سوقية للائتمان المصرفي الممنوح للشركات متوسطة وصغيرة الحجم في الهند من خلال أخذ آراء الافراد العاملين بالبنوك الهندية بقسم الائتمان المصرفي. بالإضافة إلى اختبار المتطلبات الرئيسة لمنح الائتمان للشركات المتوسطة والصغيرة الحجم. تكونت عينة الدراسة من (150) شركة متوسطة وصغيرة الحجم تعمل في Chennai city بالهند. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن أغلبية الشركات المتوسطة

والصغيرة الحجم تم منحها ائتمان من قبل البنوك وأن العاملين بهذه البنوك يدركون آليات منح الائتمان والضمانات المطلوبة لمنح هذا الائتمان من قبل العملاء سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المؤسسات. كما أنً هناك فائدة مرتبطة بعملية منح هذا الائتمان.

- دراسة (Foos, etal., 2010) بعنوأن " **Loan growth and riskiness of banks**".

هدفت إلى بيان فيما إذا كان نمو القروض يؤثر على المخاطرة في المصارف في 16 دولة كبرى. باستخدام بيانات مستخلصة من بيانات (BankScope) من أكثر 16000 بنك خلال الفترة 1997 -2007، وتم اختبار ثلاث فرضيات حول العلاقة بين نمو القروض غير الطبيعية ومخاطر الأصول، الربحية المصرفية، والملاءة المصرفية. وقد توصلت الدراسة بأن نمو القروض يؤدي إلى زيادة في مخصصات خسائر القروض خلال السنوات الثلاث اللاحقة، و إلى انخفاض في إيرادات الفوائد النسبية، وانخفاض نسب رأس المال. وقد أظهرت النتائج أن نمو القروض لديها أيضا تأثير سلبي على إيرادات الفوائد المعدلة حسب المخاطر (income) risk- adjusted interest. وقد أشارت النتائج إلى أن نمو القروض يمثل دافعا مهما" للمخاطرة في البنوك.

- دراسة (Ioannidou and Ongena ,2010) بعنوان" **"Time for a Change": Loan Conditions and Bank Behavior when Firms Switch Banks"**

هدف هذا البحث الى دراسة الشروط المقدمة من قبل البنوك عند تقديم القرض، وذلك عند قيام الشركات بتغيير البنوك التي تتعامل معها. قام الباحث بدراسة العلاقات القائمة بين االبنك

والشركة طالبة القرض. وقد توصلت هذه الدراسة الى مايلي: القروض الممنوحة من قبل البنوك الجديدة يكون سعر الفائدة أقل بكثير من أسعار الفائدة على القروض الجديدة الممنوحة من البنوك المماثلة الحالية. فالبنك الجديد يقلل من سعر الفائدة على القروض في البداية، ولكنه يزيده بعد ذلك بشكل حاد. اما بالنسبة لشروط الإقراض الأخرى فقد استنتج البحث بانها تتبع نمطا مماثلا" ذات الصلة اقتصاديا.

- دراسة (Bellucci and Zazzaro, 2010) بعنوان " **Does Gender Influence the Terms of Small Business Loan?"**

قام هذا البحث بدراسة قرارات الاقتراض والاقراض، ومدى تأثرها بالعوامل غير الاقتصادية (مثل المساواة بين الجنسين)، وهل يؤثر جنس كل من المقترض والمقرض على الأحكام الواردة في اتفاقات القروض التي تمنحها البنوك الايطالية. شملت الدراسةِ مجموعتين من الأسئلة البحثية: 1) هل الشركات التي تملكها النساء تدفع أسعار فائدة مرتفعة، وهل تواجه هذه الشركات تشددا" في القيود الائتمانية أكثر من الشركات المملوكة من قبل الذكور؟ و 2) هل أسعار الفائدة، والضمانات، وشروط الائتمان تختلف بشكل منتظم مع نسبة الإناث من موظفي القروض في فرع الإقراض؟ وقد شملت هذه الدراسة مراقبة متغيرات آثار الجنسين (الذكر والانثى) على خصائص المقترض، وتم وضع ثلاثة نماذج لتقييم أثر الجنس على سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك، واحتمال أن البنك سيقوم بطلب ضمانات أكثر. وتوصلت نتائج هذه الدراسة الى أن صاحبات الشركات الاناث (طالبَي القرض) كانت أكثر عرضة لطلب الضمانات من المقترضين الذكور. و تواجه المرأة أيضا صرامة أكثر في حدود الائتمان من المقترضين الذكور وسبب ذلك

يعود إلى السياسات الاقتصادية المختلفة وليس التحيَز من قبل ضابط الائتمان، فلا يوجد فرق بين معدلات الفائدة المفروضة على المقترضين من الذكور والإناث، وذلك بسبب تعيين سياسة أسعار الفائدة من قبل البنوك وليس ضابط القرض، أي بمعنى اَخر، إن ضابط الائتمان ليس لديه المرونة في تحديد أسعار الفائدة. وبشكل عام وجدت هذه الدراسة أن المقترضين الإناث أكثر مواجهة لتشديد الائتمان من الرجال، ولكن ليس لارتفاع أسعار الفائدة.

- دراسة (الخالدي، 2010) بعنوان "**تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجاري: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية للمدة (2000 ــ 2008)**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والائتمان في المصارف الأهلية العراقية، بغية تعزيز تاثيرها الايجابي، وتقليل تاثيرها السلبي. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم جمع البيانات الخاصة بعينة من المصارف الأهلية (وعددها ثمانية مصارف) من التقارير السنوية الصادرة عنها، فضلا عن تقارير ونشريات البنك المركزي العراقي. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية معنوية بين عائد محفظة القروض والائتمان المصرفي، بوصفه المتغير التابع، ومجموعة المتغيرات المستقلة متمثلة بحجم المصرف، ومعدل كفاية رأس المال، والسيولة النقدية الحاضرة، ومعدل الإنفاق على الدعاية والإعلان، وعمر المصرف. ومن جانب اَخر، أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ولكنها ذات دلالة معنوية بين عائد المحفظة ومعدل توظيف الودائع في القروض والائتمان. في حين لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع متغير عدد الفروع المصرفية.

- دراسة (العاني، 2010) بعنوان "**تاثير الازمة المالية العالمية على الاداء التشغيلي والمالي للبنوك الاردنية**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب حدوث الأزمة العالمية وكيفية تطورها، وما تاثيرها على الأداء المالي و الأداء التشغيلي للبنوك الاردنية. ومدى تاثيرها على مساهمة البنوك الأدنية بالناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2005-2009). تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الاردنية التقليدية وعددها ثلاثة عشر بنكا"، والاسلامية وعددها بنكان. استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي ومقارنة البيانات ذات الصلة بتاثير الازمة المالية العالمية على الاداء التشغيلي والمالي للبنوك الاردنية، بهدف الكشف عن مدى تاثير الازمة على الأداء وذلك باجراء المقارنات بين فترتي ما قبل الازمة ومابعدها. أظهرت النتائج أن اداء البنوك الاردنية تأثر سلبا" بالازمة المالية العالمية لاسيما الأداء التشغيلي والأداء المالي، بدليل تراجع متوسط أغلب نسب الأداء خلال فترة مابعد الأزمة (2008 و 2009) مقارنة بفترة ماقبل الأزمة المالية العالمية (2005-2007).

- دراسة (البحيصي، 2011) بعنوان " **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان على قرار الائتمان في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قسم الائتمان في هذه البنوك. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها أن معظم البنوك العاملة في فلسطين تطلب معلومات مالية من الشركات التي تتقدم إليها بطلب

الحصول على ائتمان، وتتركز المعلومات المطلوبة في القوائم المالية التقليدية، الميزانية العمومية، و قائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، والمعلومات المطلوبة لا يشترط دائما أن تكون مدققة، وفي الغالب تغطي أكثر من سنة مالية واحدة، ويعتمد قرار الائتمان بشكل كبير على تحليل القدرة الإيرادية والتدفقات النقدية وكذلك النسب المالية للشركات طالبة الائتمان، ولا توجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للشركات ونسبة استرداد القروض من هذه الشركات.

- دراسة (Siam, etal., 2011) بعنوأن " **The Utilizing of Financial Analysis in Rationalising Decision of Granting Credit Facilities**".

هدفت إلى بيان درجة إدراك واستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والإئتمان في البنوك التجارية الأردنية، للحكم على الملاءة المالية لطالبي الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان، من خلال التعرف على درجة استخدام أساليب التحليل والمقارنة للبيانات المالية (التحليل المقارن الأفقي والرأسي)، والنسب المالية، ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي، بالإضافة إلى التعرف على المحددات التي تعيق استخدام طرق التحليل المالي في عقلانية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية بقسم الائتمان. وقد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في استخدام بعض الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات والنماذج من قبل مديري الائتمان عند دراسة موقف العميل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان يؤدي إلى زيادة إمكانية التعرف على إمكانات الأفراد والمؤسسات طالبي الائتمان في السداد وطرق السداد، وقد أظهرت الدراسة وجود

اختلافات في استخدام النسب المالية عند دراسة المركز المالي للعميل من قبل محلل الائتمان، وأظهرت هذه الاختلافات أن نسب السيولة هي النسب الأكثر استخداما عند اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

- دراسة (Boguslauskas, etal., 2011) بعنوان "**The Selection of Financial Ratios as Independent Variables for Creait Risk Assessment**".

هدفت إلى تطوير نموذج لتقييم المخاطر الائتمانية وذلك بالاعتماد على المؤشرات المقترحة من عدد من الباحثين لتقييم المخاطر الائتمانية. وبعد مراجعة مجموعة المؤشرات المقترحة من قبل الباحثين والموضوعة من المنشورات العلمية والبالغ عددها (26) مرجعاً بين كتاب ومقالة توصلت الدراسة إلى تطوير أنموذج لتقييم المخاطر الائتمانية والمتضمن (15) مؤشراً وتم إضافة (5) مؤشرات أخرى مقترحة بالإستناد على ما حدده مجموعة من الكتاب والباحثين في نفس المجال.

- دراسة (AL-Abedallat and Jaafreh, 2012) بعنوان "**The Effect of the Workers Efficiency in Extending of Creait Facilities on the Reduction of Bad Debts: Study on the Jordanian Commercial Banks**".

هدفت إلى التعرف على مستوى القروض المتعثرة في البنوك الأردنية، والتعرف على دور كفاءة العاملين في قسم الائتمان في البنوك في الحد من مشكلة الديون المتعثرة ، الذين خضعوا لدورات التدريب اللازمة، والذين لديهم الخبرة الكافية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة من العاملين في المصارف التجارية الأردنية، وكان عدد من الاستبيانات

الموزعة 110 الاستبيان، استرد منها ما مجمله 100. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين تدريب الموظفين والائتمان بشكل عام، والحد من مشكلة الديون في البنوك الأردنية وأيضا هناك علاقة بين وجود نظام للحوافز المادية والمعنوية، والحد من مشكلة سوء الديون.

- دراسة (Maitah, etal., 2012) بعنوأن " **Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks**".

هدفت إلى إعطاء فكرة عن مستوى استخدام التحليل المالي في البنوك الليبية المملوكة بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في عملية قرارات منح الائتمان. وقد تكونت عينة الدراسة من مديري الائتمان في 90% من البنوك الليبية المسجلة والواقعة في مدينة طرابلس. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك استخداما" ضعيفا" للتحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات الائتمان. وأن هذا الضعف ناتج عن سببين رئيسيين الاول مرتبط بضعف الخبرة المهنية لمديري الائتمان والمحللين العاملين في هذه البنوك، والثاني يتعلق بانخفاض مستوى الثقة بالمعلومات المالية المقدمة من قبل طالبي الائتمان.

- دراسة (Maitah etal., 2012) بعنوأن " **The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks**".

هدفت إلى تحديد مستوى إدراك واستخدام طرق المحاسبة والمؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتمان في البنوك الفلسطينية للحكم على عملية الائتمان المصرفي المتعامل فيها في هذه البنوك، والقرارات المتخذة بشأنها. بالإضافة إلى التعرف على المحددات التي تعيق

استخدام طرق التحليل المالي بعقلانية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية بقسم الائتمان المصرفي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في استخدام طرق المحاسبة والتحليل المالي تؤدي إلى الزيادة في تحليل ودراسة إمكانات الأفراد والمؤسسات طالبي الائتمان للتعرف على إمكاناتهم في السداد وطرق السداد.

(2 - 8): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عما سبقها من دراسات ذات الصلة هو شموليتها، إذ لم ينحصر مجالها كما هو حال معظم تلك الدراسات على أثر الوضع المالي للعميل في إتخاذ قرار الائتمان المصرفي، بل تعدت ذلك، وعالجت بقدر من التعمق ركيزيتين هامتين من ركائز هذا القرار وهما السمات الشخصية للعميل طالب الائتمان و نمط السياسة الائتمانية لإدارة البنك في منح الائتمان خصوصا" ما يتعلق منها بإدراة وتحليل مخاطر الائتمان، كما عرضت نظاماً لتصنيف مخاطر الائتمان لم تتعرض له اي من الدراسات السابقة، وهو يخدم إدارة الائتمان المصرفي في مجالات متعددة سواء في اتخاذ قرار منح الائتمان، أو في تسعير القرض (تحديد معدل سعر الفائدة) أو في متابعة المركز المالي للعميل خلال الفترة الائتمانية الممنوحة له لتسديد القرض، هذا و ستخدم الدراسة بالنتائج التي ستكشف عنها البنوك التجارية وعملائها المقترضين من الأفراد والشركات، وكذلك البنك المركزي وغيره من الجهات المسؤولة عن تخطيط السياسات المالية والنقدية.

الـــفـــصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3 - 1): المقدمة

(3 - 2): منهج الدراسة

(3 - 3): مجتمع الدراسة وعينتها

(3 - 4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

(3 - 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(3 - 6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

(3 - 7): صدق أداة الدراسة

(3 - 8): ثبات اداة الدراسة

(3 - 9): التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات

(3 - 1): المقدمة

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في تحديد العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير أداة لاستطلاع آراء افراد عينة الدراسة، وتكونت الأداة من (30) فقرة، وتم توزيع أداة الدراسة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، وهم مديرو وموظفو الائتمان العاملين في دوائر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والعملاء طالبو الائتمان من تلك البنوك، ومن ثم تم إدخال البيانات الى الحاسوب وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة.

و قد تناولت الباحثة في هذا الفصل تصميم الدراسة والاجراءات التي استخدمت للدراسة والتي تتضمن وصفا" لأفراد الدراسة ولاختيار العينة وثبات أداتها وطرق تضمَنها وبياناتها واجراءات تصميمها وجمع بياناتها والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

(3 - 2): منهج الدراسة

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى معرفة العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، وقد اعتمدت الباحثة في توفير معلومات الدراسة على مصدرين هما:

1- مصادر أولية أداتها استبانة وزعت على عينة الدراسة لاستكشاف آرائهم حول العوامل الرئيسة "المالية وغير المالية" المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.

2- مصادر ثانوية تشتمل الكتب والدوريات والرسائل العلمية التي عالجت موضوع الدراسة أو الدراسات ذات الصلة.

(3 - 3): مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجمتع الدراسة من فئتين رئيسيتين وهما مديرو وموظفو الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية (مما عدا البنوك الاسلامية) والعملاء طالبو الائتمان من تلك البنوك.

تم اختيار عينة الدراسة على أساس عشوائي من بين الفئات المشمولة بالدراسة وهم:

- مديرو وموظفو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية (لقد تم استبعاد البنوك الاسلامية الأردنية من عينة الدراسة كونها تعتمد أساليب وشروط في الائتمان تختلف عن تلك المستخدمة في البنوك التجارية غير الاسلامية، وهي موضع الدراسة). والجدول (3–1) يحتوي على قائمة أسماء البنوك التجارية الاردنية في مجتمع الدراسة..
- العملاء طالبو الائتمان المصرفي من البنوك التجارية الأردنية.

الجدول (3-1)

قائمة البنوك المشمولة ضمن مجتمع الد ارسة

الرقم	اسم البنك
1	بنك الاستثمار العربي الأردني
2	بنك الأردن
3	بنك القاهرة عمان
4	البنك الأردني الكويتي
5	البنك الاهلي الأردني
6	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
7	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
8	بنك سوسيته جنرال / الأردن

وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 240 فردا" ، تم توزيع (240) استبانة عليهم، حيث تم استرداد (215) استبانة وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد (14) استبانة منهم لعدم جدية الاستجابة عليها وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (201) استبانة فقط أي ما يمثل 83.75 % من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة. ويوضح الجدول (3-2) توزيع عينة الدراسة حسب الفئات المشمولة بالدراسة.

الجدول (3-2)

توزيع عينة الدراسة وفقا" للفئات المشمولة بالدراسة

الرقم	الفئة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات الخاضعة للدراسة	النسبة المئوية %
1	بنك الاستثمار العربي الأردني	15	15	%100.00
2	بنك الأردن	15	12	%80.00
3	بنك القاهرة عمان	15	10	%66.67
4	البنك الأردني الكويتي	15	9	%60.00
5	البنك الاهلي الأردني	15	15	%100.00
6	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	15	12	%80.00
7	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	15	13	%86.67
8	بنك سوسيته جنرال / الأردن	15	15	%100.00
9	العملاء	120	100	%83.33
	المجموع	240	201	%83.75

(3 - 4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول (3-3) المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (الوظيفة ؛ والمؤهل العلمي ؛ والتخصص ؛ والخبرة العملية).

الجدول (3-3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الوظيفة	مدير أو موظف الائتمان المصرفي	101	50.2
	العميل طالب الائتمان	100	49.8
المجموع		201	100
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	2	1
	بكالوريوس	159	79.1
	دبلوم دراسات عليا	10	5
	ماجستير	25	12.4
	دكتوراه	5	2.5
المجموع		201	100
التخصص	محاسبة	49	24.4
	إدارة أعمال	69	34.3
	تمويل	25	12.4
	إقتصاد	22	10.9
	أخرى	36	17.9
المجموع		201	100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	29	14.4
	من 5 - أقل من 10 سنوات	65	32.3
	من 10 - أقل من 15 سنة	67	33.3
	15 سنة وأكثر	40	19.9
المجموع		201	100

إذ يوضح الجدول (3-3) تشكيلة عينة الدراسة من ناحية طبيعة العمل (الوظيفة) و المؤهل العلمي، ونوع التخصص، وعدد سنوات الخبرة ما يلي:

- أن 50.2% من أفراد عينة الدراسة هم من المديرين وموظفي الائتمان المصرفي، وأن 49.8% من عينة الدراسة هم من العملاء طالبي الائتمان.
- وما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج المبينة بالجدول (3-3) أن 79.1% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة المؤهل العلمي البكالوريوس في اختصاصاتهم، وأن حملة درجة الماجستير من أفراد عينة الدراسة شكلوا ما نسبته 12.4%، كما بينت النتائج أن نسبة الأفراد من حملة شهادة دبلوم الدراسات العليا هي 5%، وفيما يتعلق بالأفراد من حملة شهادة الدكتوراه فقد بلغت نسبتهم 2.5% من إجمالي المبحوثين، أفراد عينة الدراسة. وأخيراً، شكلت نسبة المبحوثين من حملة شهادة الثانوية العامة ما مجمله 1%.
- وبالنسبة لمتغير التخصص وكما يظهره الجدول (3-3) فقد أظهرت النتائج أن 34.3% من أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين بإدارة الأعمال، وأن ما مجمله 24.4 % من المبحوثين هم من متخصصين بالمحاسبة، وأن 17.9% من أفراد عينة الدراسة هم من الحاصلين على مؤهلات علمية أخرى. كما بينت النتائج أيضاً أن نسبة الأفراد المبحوثين من المتخصصين بالتمويل بلغت 12.4%. وأخيراً، أن 10.9% من أفراد عينة الدراسة المبحوثين هم من المتخصصين بعلم الاقتصاد.
- وما يرتبط بمتغير الخبرة العملية فقد أظهرت النتائج والموضحة بالجدول (3-3) أن ما نسبته 33.3% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم العملية من

10- أقل من 15 سنة؛ وأن 32.3% هم ممن لديهم خبرة عملية من 5- أقل من 10 سنوات. كما أظهرت النتائج أن 19.9% من افراد عينة الدراسة هم ممن تزيد عدد سنوات خبرتهم عن 15 سنة. واخيراً، تبين أن إجمالي النسبة المئوية للمبحوثين من أفراد عينة الدراسة ممن لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات بلغت 14.4 %.

وعليه فإن المؤشرات أعلاه توفر دليلا" أوليا" لمصداقية الإجابات التي قدمتها عينة الدراسة بشأن العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.

(3 - 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

لقد قامت الباحثة باعداد استبانة كأداة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تقسيم الاستبانة الى قسمين رئيسين، الاول: يحوي معلومات عامة عن عينة الدراسة، والثاني: يحوي معلومات خاصة بالدراسة، وقد شمل القسم الثاني (30) فقرة تغطي ثلاثة مجالات وهي:

المجال الاول: عناصر الوضع المالي للعميل، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور عشر فقرات.

المجال الثاني: العناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور عشر فقرات.

المجال الثالث: العناصر المرتبطة بنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور عشر فقرات.

(3 - 6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها لجأت الباحثة إلى الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences ــ SPSS ــ ومن خلالها قامت باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- اختبار Kolmogorov – Smirnov للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean لتحديد مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة عن متغيراتها.
- الانحراف المعياري Standard Deviation لقياس درجة تباعد استجابات أفراد عينة الدراسة عن وسطها الحسابي.
- اختبار T لعينة واحدة وذلك لاختبار فرضيات الدراسة الثلاث الأولى.
- إختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين بهدف التحقق من الفروقات في الأهمية النسبية لعوامل منح الائتمان في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية
- مقياس الأهمية النسبية، لقد طلب من أفراد عينة الدراسة الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة، وفقا" لمقياس (ليكرت) خماسي الدرجات، حسب أوزانها النسبية في تحديد الأهمية النسبية لدور كل متغير من المتغيرات الرئيسة في إتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. وكما هو موضح بالجدول (3-4).

الجدول (3-4)

مقياس الأهمية النسبية

المقياس	الدرجة
من 4.5 – 5	هام جداً
من 3.75 – أقل من 4.5	هام
من 3 – أقل من 3.75	متوسط الأهمية
من 2 – أقل من 3	قليل الاهمية
أقل من 2	عديم الأهمية

(3 - 7): صدق أداة الدراسة

للتاكد من الصدق الأولي لأداة الدراسة قامت الباحثة بتوزيع عـــدد مـــن الاســـتبانات بصورتها الأولية على (10) أفراد تم أختيارهم عشوائيا" من بين مجتمع الدراسة وذلك في سياق ما يعرف بالدراسة الاستكشافية Pilot Study وذلك بهدف الكشف عن قدرتها في تحقيق الأهداف المرجَوة منها، وللتأكد من وضوح وسلامة صياغة الفقرات وصلاحيتها لقياس ماصممت لقياسه، واجراء أي تعديل من حذف أو اضافة أو نقل من مجال الى اَخر، وقد تم تعديل نصوص فقرات الاستبانة بناء على الملاحظات التي قدمها هؤلاء الأفراد.

(3 - 8): ثبات أداة الدراسة

قامت الباحثة بتطبيق اختبار Cronbach Alpha لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة على درجات أفراد العينة ، وعلى الرغم من أنّ قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة ، إلا أن الحصول على (Alpha $\geq$ 0.60) يُعد في النواحي التطبيقية للعلوم الإدارية والإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً (Sekaran, 2003). والجدول (3-5) يبين نتائج أداة الثبات لهذه الدراسة.

الجدول (3-5)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

ت	المحور	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
1	المؤشرات المالية للعميل	10	0.880
2	السمات الشخصية للعميل	10	0.779
3	نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض	10	0.816
	الاستبانة ككل	30	0.931

وتدل مؤشرات كرونباخ ألفا أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran, 2003).

(3 - 9): التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة تم إجراء اختبار – *Kolmogorov Smirnov*، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الإختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات. وبعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل البحث أو التنبؤ بها، وكما هو موضح بالجدول (3-6).

جدول (3-6)

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

ت	المتغير	*Kolmogorov – Smirnov*	*Sig.* *	النتيجة
1	الوضع المالي للعميل	2.987	0.063	يتبع التوزيع الطبيعي
2	السمات الشخصية للعميل	3.593	0.092	يتبع التوزيع الطبيعي
3	نمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض	3.040	0.079	يتبع التوزيع الطبيعي

* يكون التوزيع طبيعياً إذا كان مستوى الدلالة > 0.05.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة (0.05) فأكثر فإنه يتبين أن توزيع المتغيرات جميعها. حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر من (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

الـــفـــصل الرابع

النتائج واختبار الفرضيات

(4 - 1): المقدمة

(4 - 2): اختبار مقياس الاستبانة

(4 - 3): تحليل نتائج الدراسة

(4 - 4): اختبار فرضيات الدراسة

(4 - 1): المقدمة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، بإبراز العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، تكونت أداة الاستبانة بصورتها النهائية والموجهة الى مديري وموظفي الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية و العملاء طالبي الائتمان من البنوك التجارية الأردنية، من (30) فقرة قسمت إلى ثلاثة محاور بعدد المجالات التي ترغب الباحثة في هذه الدراسة إلى إبراز دورها وتقييم أهمية كل منها وهذه المحاور الثلاث هي:

- **عناصر الوضع المالي للعميل**
- **العناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل**
- **العناصر المرتبطة بنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض**

(4 - 2): اختبار مقياس الاستبانة

لقد تم اختيار مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي، ويعد هذا المقياس من أكثر المقاييس استخداما" لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث تشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار على مدى أهمية كل عبارة من العبارات الواردة و المتكونة منها أداة الدراسة.

(4 - 3): تحليل نتائج الدراسة

للتعرف على العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى الأهمية. وقد قامت الباحثة بتحليل نتائج الدراسة كما يلي:

(4 - 3 - 1): المؤشرات المالية للعميل

لوصف مدى أهمية المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة، لجأت الباحثة إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى الأهمية، كما هو موضح في الجدول (4-1).

جدول (4-1)

مدى أهمية المؤشرات المالية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة

ت	الفقرة	مدير أو موظف الائتمان			العميل طالب الائتمان			العينة جميعها كوحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية	الوسط الحسابي	مستوى الاهمية	الترتيب
1	نسبة التدوال	4.07	0.57	هام	4.29	0.69	هام	4.18	هام	1
2	نسبة السيولة السريعة	3.93	0.65	هام	4.30	0.67	هام	4.12	هام	3
3	نسبة الرافعة المالية	3.91	0.81	هام	4.10	0.73	هام	4.01	هام	5
4	مضاعف الفوائد المدفوعة	3.59	0.78	متوسط الاهمية	4.05	0.83	هام	3.82	هام	8
5	معدل دوران البضاعة	3.63	0.82	متوسط الاهمية	3.86	0.80	هام	3.75	هام	10
6	معدل دوران الذمم المدينة	3.70	0.83	متوسط الاهمية	3.85	0.83	هام	3.78	هام	9
7	معدل دوران رأس المال العامل	3.84	0.73	هام	4.18	0.77	هام	4.01	هام	5
8	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	4.07	0.64	هام	4.27	0.74	هام	4.17	هام	2
9	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	3.99	0.66	هام	4.15	0.63	هام	4.07	هام	4
10	القيمة السوقية لسهم الشركة	3.62	0.76	متوسط الاهمية	4.25	0.81	هام	3.94	هام	7
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.84	0.49	هام	4.13	0.52	هام	3.98	هام	–

تشير بيانات الجدول رقم (4-1) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

- كان تقييَم العينة للأهمية النسبية للمؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان جميعها معا" كوحدة واحدة بشكل عام (هام) وبوسط حسابي قدره (3.98).
- لكن الوزن النسبي لهذه المؤشرات فرادى يتفاوت ضمن مدى تتراوح أوساطه الحسابية بين (4.18) لنسبة "التدوال" في المرتبة الاولى و (3.75) "لمعدل دوران البضاعة" في المرتبة الأخيرة. إذ إن من أهم الامور التي تهتم بتحليلها إدراة الائتمان هي سيولة العميل ونسبة التدوال هي واحدة من نسب السيولة، وتستخدم إدارة الائتمان نسب السيولة للحكم على قدرة العميل من ناحية الملاءة المالية، أي قدرته في تسديد ما عليه من التزامات بتواريخ استحقاقها.

2. على مستوى الفئتين كل على حدة:

- تفاوت تقييم كل منهما للأهمية النسبية لمجموعة المؤشرات المالية معا" وكوحدة واحدة. إذ أعطت فئة العملاء وزنا" لها بلغ في المتوسط (4.13) أكبر من وزنها النسبي، من وجهة نظر مديري وموظفي الائتمان وهو (3.84).
- لكن لدى تقييم الأهمية النسبية لكل مؤشر من تلك المؤشرات على حدة يلاحظ بأن الفئتين اتفقتا إلى حد كبير حول ترتيب الأهمية النسبية لتلك المؤشرات. إذ احتلت المراتب الثلاثة الأولى كل من نسبتي "التدوال" و"السيولة" وهما من النسب التقليدية لقياس السيولة، ومعهما نسبة "صافي التدفق النقدي التشغيلي" المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والتي

تقيس مدى قدرة العميل على توليد التدفقات النقدية من نشاطها التشغيلي. هذا وتقيس كل من نسب التدوال والسيولة وصافي التدفق النقدي التشغيلي قدرة الشركة على تسديد أقساط القرض التي تستحق عادة خلال الفترة التي تمنح فيها. أما بخصوص المؤشرات المالية السبعة الأخرى فقد تفاوت الوزن النسبي لكل منها.

3. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوزان النسبية للمؤشرات المالية عن أوساطها الحسابية على مستوى كل من الفئتين يؤشر الى وجود اتساق بين إجابات الأفراد في كل منهما بخصوص الأهمية النسبية لتلك المؤشرات.

وترى الباحثة أن إعطاء عينة الدراسة للمؤشرات المالية للعميل دورا" هاما" يؤكد ما يحدث في الواقع العملي لدى دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل قبل الموافقة على منح الائتمان، إذ تعتبر المؤشرات المالية للعميل من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة العميل على الدفع في الأجل الطويل. ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه. وتطلب البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة، حتى يتمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل.

(4 - 3 - 2): السمات الشخصية للعميل

لوصف مدى أهمية السمات الشخصية للعميل طالب الائتمان في اتخاذ قـرار الائتمـان المصرفي من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة، لجأت الباحثة إلى استخدام المتوسطات الحـسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى الأهمية، كما هو موضح في الجدول (4-2).

جدول (4-2)

مدى أهمية السمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة

ت	الفقرة	مدير أو موظف الائتمان			العميل طالب الائتمان			العينة جميعها كوحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية	الوسط الحسابي	مستوى الاهمية	الترتيب
1	نوع وحجم نشاط الشركة	4.24	0.53	هام	4.36	0.58	هام	4.30	هام	2
2	عمر الشركة	3.82	0.68	هام	3.90	0.90	هام	3.86	هام	5
3	نوعية أعضاء مجلس إدارة الشركة	3.61	0.75	متوسط الأهمية	3.78	0.93	هام	3.70	متوسط الأهمية	6
4	السياسات التي تتبعها الإدراة قي تمويل انشطة الشركة	3.76	0.78	هام	3.98	0.85	هام	3.87	هام	3
5	سياسة الشركة في توزيع الأرباح	3.52	0.77	متوسط الأهمية	3.82	0.89	هام	3.67	متوسط الأهمية	8
6	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادىء الحوكمة	3.55	0.70	متوسط الأهمية	3.77	0.83	هام	3.66	متوسط الأهمية	9
7	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادىء الاستدامة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية	3.48	0.77	متوسط الأهمية	3.70	0.87	متوسط الأهمية	3.59	متوسط الأهمية	10
8	مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة	3.52	0.81	متوسط الأهمية	3.86	0.79	هام	3.69	متوسط الأهمية	7
9	مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحّددة	4.76	0.49	هام جداً	4.76	0.59	هام جداً	4.76	هام جداً	1
10	اسم المدقق الخارجي لحسابات الشركة	3.86	0.74	هام	3.87	0.97	هام	3.87	هام	3
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.81	0.41	هام	3.98	0.47	هام	3.90	هام	-

تشير بيانات الجدول رقم (4-2) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

- كان تقييم العينة للأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل طالب الائتمان جميعها معا" كوحدة واحدة بشكل عام (هام) وبوسط حسابي قدره (3.90).
- لكن الوزن النسبي لهذه السمات فرادى يتفاوت ضمن مدى تتراوح أوساطه الحسابية بين (4.76) لسمة "مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفؤائدها في مواعيدها المحددة" في المرتبة الاولى، و (3.59) لسمة "مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ الاستدامة ومحاسبة المسؤولية الإجتماعية" في المرتبة الأخيرة. فنلاحظ هنا أن معرفة البنك المقرض لسمة مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفؤائدها في مواعيدها المحددة يلعب دورا" هاما" في قرار الائتمان المصرفي.

2. على مستوى الفئتين كل على حدة:

- تفاوت تقييم كل منهما للأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل طالب الائتمان معا" وكوحدة واحدة. إذ أعطت فئة العملاء وزنا" لها بلغ في المتوسط (3.98) أكبر من وزنها النسبي من وجهة نظر مديري وموظفي الائتمان وهو (3.81).
- لكن لدى تقييم الأهمية النسبية لكل سمة من تلك السمات على حدة يلاحظ بأن الفئتين اتفقتا إلى حد كبير حول ترتيب الأهمية النسبية لتلك السمات. إذ احتلت المراتب الثلاثة الأولى كلا" من سمة: "مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحددة" في المرتبة الأولى وسمة "نوع وحجم نشاط الشركة" في المرتبة الثانية، في حين

احتلت المرتبة الثالثة سمة " اسم المدقق الخارجي لحسابات الشركة و السياسات التي تتبعها الإدراة قي تمويل أنشطة الشركة". أما بخصوص السمات الشخصية السبعة الأخرى فقد تفاوت الوزن النسبي لكل منها. فنلاحظ من هذه النتائج أنَ السمات الشخصية التي تلعب دورا" هاما" في القرار الائتماني هي كل من (نوع وحجم نشاط الشركة، و مدة العلاقة بين البنك والشركة طالبة القرض، من خلال معرفة مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفؤائدها في مواعيدها المحددة) حيث ان علاقة البنك المقرض بالعميل تؤثر على حدود الائتمان.

3. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوزان النسبية للسمات الشخصية للعميل عن أوساطها الحسابية، على مستوى كل من الفئتين، يؤشر الى وجود اتساق بين إجابات الأفراد في كل منهما بخصوص الأهمية النسبية لتلك السمات.

وترى الباحثة أنَ إعطاء عينة الدراسة للسمات الشخصية للعميل دورا" هاما" يؤكد ما يحدث في الواقع العملي لدى دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل قبل الموافقة على منح الائتمان، إذ يستطيع البنك من خلال التعرف على سمعة عميله أن يكتشف نيته على السداد، فالمعلومات التي يستقصيها البنك من المصادر التجارية أو المصرفية أو الاجتماعية تهدف إلى تأكيد حسن سلوك العميل، والتزامه بتعهداته.

(4 - 3 - 3): نمط السياسة الائتمانية للبنك

لوصف مدى أهمية نمط السياسة الائتمانية للبنك في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة، لجأت الباحثة إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى الأهمية، كما هو موضح في الجدول (4–3).

جدول (4-3)

مدى أهمية نمط السياسة الائتمانية للبنك من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة

ت	الفقرة	مدير أو موظف الائتمان			العميل طالب الائتمان			العينة جميعها كوحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية	الوسط الحسابي	مستوى الاهمية	الترتيب
1	وجود دائرة متخصصة لإدراة مخاطر الأئتمان	4.19	0.58	هام	4.21	0.73	هام	4.20	هام	3
2	وجود نظام معتمد في البنك لتصنيف نوعية العملاء	3.97	0.66	هام	4.15	0.70	هام	4.06	هام	5
3	درجة حساسية إدارة البنك تجاه مخاطر الائتمان	3.86	0.68	هام	4.17	0.68	هام	4.02	هام	6
4	درجة رغبة إدراة البنك في تحقيق الارباح	3.77	0.75	هام	4.26	0.73	هام	4.02	هام	6
5	طبيعة شروط منح الائتمان	4.23	0.51	هام	4.48	0.61	هام	4.35	هام	2
6	نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان	4.58	0.64	هام جداً	4.54	0.64	هام جداً	4.56	هام جداً	1
7	اسعار الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة المحددة على الائتمان وعلى الودائع	3.79	0.75	هام	4.03	0.77	هام	3.91	هام	9
8	مدى حرص إدارة البنك على الألتزام بتعليمات البنك المركزي	4.16	0.73	هام	4.23	0.80	هام	4.19	هام	4
9	حجم ودائع العملاء الموجودة في البنك	3.87	0.81	هام	4.05	0.83	هام	3.96	هام	8
10	مدى التزام البنك بقواعد بازل بخصوص كفاية رأس المال	3.86	0.77	هام	3.91	0.84	هام	3.89	هام	10
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.03	0.47	هام	4.20	0.48	هام	4.12	هام	–

تشير بيانات الجدول رقم (4-3) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

- كان تقييم العينة للأهمية النسبية لنمط السياسة الائتمانية للبنك جميعها معا" كوحدة واحدة بشكل عام (هام) وبوسط حسابي قدره (4.12).
- كان الوزن النسبي لهذه المؤشرات فرادى يتفاوت ضمن مدى تتراوح أوساطه الحسابية بين (4.56) "لنوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان" في المرتبة الاولى و (3.89) " لمدى التزام البنك بقواعد بازل بخصوص كفاية رأس المال" في المرتبة الأخيرة. فلكي تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل أموالها يجب أن تراعى عدم تقلب قيمة الكفالات أو الضمان بشكل كبير، خلال فترة الائتمان، وتكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.

2. على مستوى الفئتين كل على حدة:

- تفاوت تقييم كلٌ منهما للأهمية النسبية لنمط السياسة الائتمانية للبنك معا" وكوحدة واحدة. إذ أعطت فئة العملاء وزنا" لها بلغ في المتوسط (4.20) أكبر من وزنها النسبي من وجهة نظر مديري وموظفي الائتمان وهو (4.03).
- لكن لدى تقييم الأهمية النسبية لكل مؤشر من تلك المؤشرات على حدة يلاحظ بأن الفئتين اتفقتا إلى حد كبير حول ترتيب الأهمية النسبية لتلك المؤشرات.إذ كانت المرتبة الاولى من نصيب "نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان" في حين احتلت المرتبة الثانية

"طبيعة شروط منح الائتمان". وكانت المرتبة الثالثة من نصيب " وجود دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان". أما المؤشرات السبعة الأخرى فقد تفاوت الوزن النسبي لكل منها. فنلاحظ من هذه النتائج أنً نوع وقيمة الكفالات و كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان، والفوائد والعمولات الأخرى يلعب دورا" هاما" في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي، هذا وتحتل طبيعة شروط منح الائتمان المتمثلة بالسياسة الائتمانية للبنك وسياسات البنوك المنافسة بالسوق دورا" هاما" في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي. كما ان امكانيات البنك المادية والبشرية ووجود دائرة متخصصة لأدارة مخاطر الائتمان تلعب دورا" هاما" في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي، فكلما تعاظمت إمكانيات البنك المادية والبشرية، كلما تعاظمت درجة استعداده على منح الائتمان من عدمه.

3. إن الإنخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوزان النسبية لنمط السياسة الائتمانية للبنك عن أوساطها الحسابية على مستوى كل من الفئتين يؤشر إلى وجود اتساق بين إجابات الأفراد في كلً منهما بخصوص الأهمية النسبية لتلك الأنماط.

وترى الباحثة أنً إعطاء عينة الدراسة لنمط السياسة الائتمانية للبنك دورا" هاما" يؤكد ما يحدث في الواقع العملي، إذ تختلف البنوك التجارية في درجة تحفظها لمنح القروض المصرفية وذلك تبعا" لتقديرها للمخاطر المحيطة لفرص تسديد تلك القروض من قبل العملاء الممنوحة لهم (Risk Appetite) أو ما يسمى مستوى المخاطر المقبول، هذا و تلعب السياسة الائتمانية والاستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان دورا" هاما" في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

المقارنة بين الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الثلاثة لدى اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي لعملاء البنوك التجارية الأردنية

جدول (4-4)

تقييم الأهمية النسبية للمتغيرات الرئيسية الثلاثة لدى إتخاذ قرار منح الائتمان

ت	المتغيرات	مديرو وموظفو الائتمان			العملاء طالبي الائتمان			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب	الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب	الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب
1	المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان	3.84	هام	2	4.13	هام	2	3.98	هام	2
2	السمات الشخصية للعميل طالب الائتمان	3.81	هام	3	3.98	هام	3	3.9	هام	3
3	نمط السياسة الائتمانية للبنك	4.03	هام	1	4.2	هام	1	4.12	هام	1

لدى مطالعة البيانات الموضحة في الجدول(4-4) أعلاه يلاحظ مايلي:

1. اتفقت الفئتين سواء فرادى كل منهما على حدة، أو مجتمعين معا" على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة بأن كلا" من المتغيرات الثلاثة (هام) في اتخاذ قرار منح الائتمان. كما اتفقت أيضا" حول ترتيب كلٍ منها في هذا المجال، إذ جاء المتغير الثالث "نمط السياسة الائتمانية للبنك" في المركز الأول، يليه في ذلك المتغير الأول وهو " المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان" في المركز الثاني، في حين جاء المتغير الثاني " السمات الشخصية للعميل طالب الائتمان" في المركز الثالث.

2. لكن لدى مطالعة الأوزان النسبية لكل متغير منها على حدة ممثلا" بوسطه الحسابي، يلاحظ وجود تفاوت في تلك الأوزان، إذ تراوحت الأوساط الحسابية التى أعطتها فئة العملاء بين (4.20) و (3.98)، في حين تراوحت بالنسبة لمديري وموظفي الائتمان بين (4.03) و (3.81). وقد انعكس هذا التفاوت بالطبع على أوزانها النسبية على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة حيث تراوحت الأوساط الحسابية لها بين (4.12) و (3.90).

(4 - 4): اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى HO_1

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والوضع المالي للعميل** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

باستخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (4-5). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي:

ترفض الفرضية الصفرية Ho وتقبل الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (0.05).

جدول (4-5)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والوضع المالي للعميل

الفرضية الاولى HO_1	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*	القرار
لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والوضع المالي للعميل**	3.982	0.525	200	26.529	1.652	0.000	رفض

$\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (26.529) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.652)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) والبالغة (0.000) أقل من (0.05) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (HO_1) وقبول الفرضية البديلة (Ha_1) أي أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والوضع المالي للعميل.

الفرضية الرئيسة الثانية HO_2

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والسمات الشخصية للعميل** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

باستخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (4-6). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي:

ترفض الفرضية الصفرية Ho وتقبل الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (0.05).

جدول (4-6)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والسمات الشخصية للعميل

الفرضية الثانية HO_2	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*	القرار
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والسمات الشخصية للعميل**	3.900	0.449	200	28.305	1.652	0.000	رفض

$\alpha \leq$ **0.05**

تشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (28.305) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.652)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) والبالغة (0.000) أقل من (0.05) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (HO2) وقبول الفرضية البديلة (Ha2) أي أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والسمات الشخصية للعميل.

الفرضية الرئيسة الثالثة HO_3

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

باستخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (4-7). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي:

ترفض الفرضية الصفرية Ho وتقبل الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (0.05).

جدول (4-7)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض

الفرضية الثالثة HO_3	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*	القرار
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض**	4.120	0.482	200	32.796	1.652	0.000	رفض

$\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (32.796) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.652)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) والبالغة (0.000) أقل من (0.05) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (HO_3) وقبول الفرضية البديلة (Ha_3) أي أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض.

بعد رفض الفرضيات الصفرية (HO_1, HO_2, HO_3) وقبول الفرضيات البديلة لكل منها (Ha_1, Ha_2, Ha_3) نستنتج أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من المتتغيرات الرئيسة الثلاثة وهم: المؤشرات المالية، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسة الائتمانية للبنك، وبين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. هذا وتؤكد النتائج التي كشف عنها هذا الاختبار ماكشفت عنه نتائج التحليل الاحصائي الموضحة في الجداول السابقة.

الفرضية الرئيسة الرابعة HO_4

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأهمية النسبية للعوامل الثلاثه (**الوضع المالي للعميل، و السمات الشخصية للعميل، و نمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض**) في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم تجزئتها إلى ثلاث فرضيات فرعية وكما يلي:

الفرضية الفرعية الاولى HO_{4-1}

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية للوضع المالي للعميل، من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين، وذلك للتحقق من الفروق في الأهمية النسبية للوضع المالي للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، وكما هو موضح في الجدول (4-8).

جدول (4-8)

نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين، للتحقق من الفروق في الاهمية النسبية للوضع المالي للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية

الفرضية الفرعية الأولى HO_{4-1}	الفئة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى الدلالة Sig.*	القرار
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية للوضع المالي للعميل في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية	مدير أو موظف الائتمان	3.836	0.487	3.032	199	0.000	رفض
	العميل طالب الائتمان	4.130	0.522				

$\alpha \leq 0.05$

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-8) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الاهمية النسبية للوضع المالي للعميل، من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة بقيمة بلغت (3.032). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_{4-1}) وتقبل الفرضية البديلة (Ha_{4-1}) والتي تنص على:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية للوضع المالي للعميل، من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولمعرفة مصدر الفروقات في الأهمية النسبية للوضع المالي للعميل، من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، يبين الجدول (4-8) أن الفروقات لصالح العملاء بمتوسط حسابي (4.130) بالمقارنة مع المديرين أو موظفي الائتمان بمتوسط حسابي (3.836).

الفرضية الفرعية الثانية HO_{4-2}

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين، وذلك للتحقق من الفروق في الأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل، من وجهة نظر فئتي عينة

الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، وكما هو موضح في الجدول (4-9).

جدول (4-9)

نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين للتحقق من الفروق في الأهمية النسبية للسمات الشخصية للشركة المقترضة من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية

الفرضية الفرعية الثانية HO_{4-2}	الفئة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى الدلالة Sig.*	القرار
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية	مدير أو موظف الائتمان	3.813	0.408	4.107	199	0.008	رفض
	العميل طالب الائتمان	3.980	0.473				

$\alpha \leq 0.05$

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-9) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت

قيمة (F) المحسوبة دالة بقيمة بلغت (4.107). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_{4-2}) وتقبل الفرضية البديلة (Ha_{4-2}) والتي تنص على:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية للسمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولمعرفة مصدر الفروقات في الأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، يبين الجدول (4-9) أن الفروقات لصالح العملاء بمتوسط حسابي (3.980) بالمقارنة مع المديرين أو موظفي الائتمان بمتوسط حسابي (3.813).

الفرضية الفرعية الثالثة HO_{4-3}

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية لنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض، من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين، وذلك للتحقق من الفروق في الأهمية النسبية لنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض، من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، وكما هو موضح في الجدول (4-10).

جدول (4-10)

نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين غير مترابطتين للتحقق من الفروق في الأهمية النسبية لنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية

الفرضية الفرعية الثالثة HO_{4-3}	الفئة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى الدلالة Sig.*	القرار
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية لنمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية	مدير أو موظف الائتمان	4.028	0.469	0.013	199	0.010	رفض
	العميل طالب الائتمان	4.203	0.481				

$\alpha \leq 0.05$

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-10) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة بقيمة بلغت (0.013). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_{4-3}) وتقبل الفرضية البديلة (Ha_{4-3}) والتي تنص على:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولمعرفة مصدر الفروقات في الأهمية النسبية لنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، يبين الجدول (4-10) أن الفروقات لصالح العملاء بمتوسط حسابي (4.203) بالمقارنة مع المديرين أو موظفي الائتمان المصرفي بمتوسط حسابي (4.028).

الـــفـــصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

(5 - 1): الاستنتاجات

(5 - 2): التوصيات

(5 - 1): الاستنتاجات

كشفت نتائج الاختبارات المستخدمة في دراسة العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية إلى ما يلي:

1. أن هناك دورا" ذا أهمية لتلك العوامل (الوضع المالي للعميل، و السمات الشخصية للعميل، و نمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.
2. أن لكل من المتغيرات الثلاثة دورا" هاما" ذا دلالة إحصائية في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.

3. اتفق جميع أفراد عينة الدراسة حول ترتيب كل من المتغيرات الثلاثة في هذا المجال، إذ جاء المتغير الثالث "نمط السياسة الائتمانية للبنك" في المركز الأول، يليه في ذلك المتغير الأول وهو " المؤشرات المالية للعميل" في المركز الثاني، في حين جاء المتغير الثاني " السمات الشخصية للعميل" في المركز الثالث.
4. توجد علاقة قوية بين العوامل الثلاثة (الوضع المالي للعميل، و السمات الشخصية للعميل، و نمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) و قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.
5. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى، أن مديري وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و العملاء طالبي الائتمان من تلك البنوك اتفقا فيما بينهما حول أهمية المؤشرات المالية للعميل، إذ تعتبر المؤشرات المالية للعميل من الناحية الائتمانية الضمان الذي يوكد مقدرة العميل على الدفع في الأجل الطويل. ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه. وتطلب البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة، حتى يتمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشاة على السداد في المستقبل، حيث تعتبر معرفة نسبتي "التدوال" و"السيولة" وهما من النسب التقليدية لقياس السيولة، ومعهما نسبة "صافي التدفق النقدي التشغيلي" المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والتي تقيس مدى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية من نشاطها التشغيلي من الاعتبارات الرئيسة التي يجب أن تأخذ بها إدارة البنك في الحسبان عند تقرير مدى أهلية الشركة للحصول على الائتمان المطلوب.

6. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية، أن مديري وموظفي الائتمان في البنـــوك التجارية الأردنية والعملاء طالبي الائتمان من تلك البنوك اتفقا فيما بينهما حول أهميـــة العوامل الخاصة بشخصية العميل، وهذا يرجع إلى أهمية ما تمثله شخصية العميل مـــن اعتبارات لدى البنك عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، إذ يستطيع البنك من خلال التعرف على سمعة عميله أن يكتشف نيته على السداد، فالمعلومات التي يستقصيها البنك من المصادر التجارية أو المصرفية أو الاجتماعية تهدف إلى تأكيد حسن سلوك العميل والتزامه بتعهداته، حيث تعتبر معرفة مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحددة، و طبيعة النشاط الذي تزاوله الشركة وحجم أعمالها والسياسات التي تتبعها إدراة تلك الشركة في تمويل أنشطة الشركة من الاعتبارات الرئيسة التي يجب أن تأخذ بها إدارة البنك في الحسبان عند تقرير مدى أهلية العميل للحصول على الائتمان المطلوب.

7. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة، أن مديري وموظفي الائتمان في البنـــوك التجارية الأردنية و العملاء طالبي الائتمان من تلك البنوك اتفقا فيما بينهما حول أهمية نمط السياسة الائتمانية للبنك التي تتضمن أسس وعوامل علمية متبعـــة فـــي عمليـــات الائتمان، بغرض تحقيق أعلى درجة من الكفاءة والفاعلية التي تحمي البنك من مخاطر الائتمان، حيث تركز تلك البنوك بشكل أساسي على نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان وعلى طبيعة شروط المنح، هذا و تركز ايضا" على إيجاد إدارة متخصـــصة ومسئولة عن منح الائتمان ومتابعة تحصيله وذلك لتقليل مخاطر الائتمان.

8. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية للوضع المالي لعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
9. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية للسمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
10. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
11. تختلف البنوك التجارية في درجة تحفظها لمنح القروض المصرفية وذلك تبعا" لتقديرها للمخاطر المحيطة لفرص تسديد تلك القروض من قبل العملاء الممنوحة لهم (Risk Appetite) أو ما يسمى مستوى المخاطر المقبول، هذا و تلعب السياسة الائتمانية والاستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان دورا" هاما" في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

(5 - 2): التوصيات

من خلال دراسة نتائج العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنـــوك التجارية الأردنية، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. أنْ تقوم البنوك التجارية الأردنية بالتركيز على عناصر الوضع المالي للعميل وذلـــك بطلب القوائم المالية لنشاط العميل، وتحليلها لمعرفة الوضع المـــالي للعميـــل طالـــب الائتمان ومقدرة ذلك العميل على السداد، وذلك لضمان البنك المقرض باسترداد أمواله الممنوحة للعملاء حين استحقاقها، لاسيما تلك العوامل المتعلقة بالنـــسب الماليـــة ذات العلاقة بقرار االمنح مثل نسب السيولة ونسب النشاط وغيرها من النسب المالية المهمة لتقليل مخاطر الائتمان.

2. أنْ تهتم البنوك التجارية الأردنية بالعناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل مثل نوع وحجم نشاط العميل ومدى التزام ذلك العميل بتسديد القروض وفؤائدها في مواعيدها المحددة.
3. أنْ تفعل البنوك التجارية الأردنية السياسات الائتمانية لمنح الائتمان والحرص على الالتزام بها من كافة الاطراف المشتركة في عملية منح الائتمان المصرفي والتشديد على تطبيقها ومحاسبة المخالفين لها. هذا ومن الضروري على البنوك التجارية الأردنية أنْ تقوم بطلب الضمانات الكافية من العملاء لضمان حقوقها في الحصول على استحقاقاتها في الوقت المحدد.
4. الاهتمام بإعداد إجراءات عمل مكتوبة تساعد في ضبط العمل وتكون مرشدا" لموظفي إدراة الائتمان، مما يساعد على سهولة تحديد العوامل المتعلقة ب(الوضع المالي للعميل المقترض، و السمات الشخصية للعميل المقترض، و نمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي.
5. لابد من تفعيل دور الرقابة والمتابعة من قبل إدارة البنوك التجارية الأردنية وحث تلك البنوك على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتفعيل دور التحليل الائتماني في اتخاذ القرار الائتماني وتعزيز دائرة إدراة المخاطر داخل تلك البنوك، بالاضافة إلى ضرورة تدريب كل من مديري وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية في مجال رقابة ومتابعة القرض، بناء على أسس علمية متطورة.

قائمة المراجع

أولا": المراجع العربية

ثانيا": المراجع الأجنبية

أولا": المراجع العربية

- أبو رحمة، سيرين صبيح (2009) . **السيولة المصرفية وأثرها في العائـــد والمخـــاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطنية.** (رسالة ماجـــستير غيـــر منـــشورة)، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة، قسم إدراة الاعمال، غزة.
- أبو كمال، ميرفت علي (2007). **الإدراة الحديثة لمخاطر الائتمان في المـــصارف وفقـــا" للمعايير الدولية "بازل II. دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**. (رســـالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم أدارة أعمال، غزة.
- البحيصي، عصام محمد(2011)،" دور المعلومات المحاســبية فـــي ترشـــيد الـــسياسات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلـــسطين"، **مجلـــة الجامعـــة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)**، المجلد (19)، العدد(2)، ص 1349 –1375.
- البنك المركزي الأردني (2012). **النشرة الإحصائية الشهرية**، النقود والبنوك– التسهيلات الائتمانية، عمان، الأردن.
- الحسيني، فلاح و الدوري، مؤيد (2000). **إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر**. دار وائل للنشر. عمان. الاردن.
- الخالدي، حمد عبد الحسين راضي(2010)،" تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية، دراسة تطبيقية في عينة مـــن المـــصارف الأهلية العراقية للمدة 2008–2000" **المجلة العراقية للعلوم الإدارية** ، العدد (24)، ص1– 22.

- عبد الخالق، محمد (2010). **الإدارة المالية والمصرفية**. دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- الدغيم، عبد العزيز (2006) " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري "، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) العدد (3)، ص 119-210.
- الراوي، خالد وهيب (2003). **إدارة العمليات المصرفية**. الطبعة الثالثة. دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان، الاردن.
- الزامل، نواف عليان مفلح (2004). **أثر برامج الشركة الأردنية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية الأردنية للفترة(1995-2004)**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، كلية أدارة المال والأعمال، قسم التمويل والمصارف، المفرق، الأردن.
- الزبيدي، حمزة محمود (2002). **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**. الطبعة الاولى. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. عمان، الاردن.
- الشواربى، عبد الحميد و الشواربى، محمد (2007). **إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية و القانونية**. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية، مصر.

- الطويل، عمار اكرم عمر (2008). **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة.
- الطيب، سعود موسى (2011). "أثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية"، **المؤتمر الخامس للبحث العلمي بتنظيم الجمعية الأردنية للبحث العلمي**، للفترة 2011/11/19 ، عمان، الأردن.
- الظاهر مفيد ، عبد الجواد، إسلام و عمر، برهان (2007)، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية" **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، المجلد (21)، العدد(2)، ص 516-540.
- العاني، فيصل نافع كعيد (2010). **تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الاردنية**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، الاردن.
- العمرات، عبد الله احمد موسى (2003). **العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، عمان، الأردن.
- الفليت، خلود عطية أحمد ريحان (2004). **أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة" دراسة تطبيقة على المصارف العاملة في فلسطين**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة اعمال، غزة.

- اللحام، أيمن اسحق (1998-2003) **.العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات: دراسة تطبيقية عن البنوك التجارية الأردنية.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، كلية المال والاعمال، قسم التمويل والمصارف، المفرق، الأردن.
- اللوزي ، موسى، واخرون (2011). **الأزمة المالية العالمية والافاق المستقبلية**.مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. الطبعة العربية الاولى. عمان، الاردن.
- زايدة ، دعاء محمد (2006).**التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني :دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة.**(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية غزة ، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة.
- ظاهر، أحمد والعمرات، عبد الله (2006). العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعثرها في المصارف التجارية الأردنية "، **مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، المجّلد (33) ، العدد (2)، ص 12.
- عبد الحميد، طلعت(1991) **إدارة البنوك التجارية (الاستراتيجة و التطبيق)**. القاهرة، مكتبة عين شمس.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2008) .**البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**. الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر.

- عمر، لما محمد جميل (2004). **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة (1988-2002).** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الادراية، قسم التمويل والمصارف، الاردن.
- عواد، روحي وجدي عبد الفتاح (2010). **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الازمة المالية العالمية.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، الاردن.
- عيسى، أمجد عزت عبد المعزوز(2004). **السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين.** (رسالة ماجستر غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة السياسة الاقتصادية، نابلس، فلسطين.
- لطفي، منير موسى (2002). "مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسئولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن"، **مجلة دراسات: سلسلة العلوم الإدارية،** المجلد (29)، العدد (1)، صفحة 88، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- محمد، منير شاكر، و اسماعيل، اسماعيل، و نور، عبد الناصر(2008). **التحليل المالي- مدخل صناعة القرار.** الطبعة الثالثة: دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- مطر، محمد (2010). **مبادىء المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية.** الطبعة الخامسة: دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مطر، محمد (2010) **.الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية.** الطبعة الثالثة: دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- نصار، صديق توفيق(2005). **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، دراسة تحليلة مقارنة في المصارف الاسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة.
- هندي، منير ابراهيم (2006). **ادراة المنشأت المالية وأسواق المال**. طبعة 2006. منشاة المعارف، جلال حزى وشركاؤه. الاسكندرية، مصر.

ثانيا": المراجع الأجنبية

- Al-Abedallat, Abedalfattah Zuhair and Jaafreh, Ali Bakhit (2012). The Effects of the Worker's Efficiency in Extending of Credit Facilities on the Reduction of Bad Debts-Study on the Jordanian Commercial Banks. ***Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business,*** Vol. 4, No. 1, P. 836-852.

- Altman, Edward I. and Sabato, Gabriele (2007), Modelling Credit Risk for SMEs: Evidence from the US Market, ***United State Small Business Administration***, working Paper JEL Classification, Vol. 21, No. 28, P.1-47.

- Amidu, Mohammed and Hinson, Robert (2006). Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana, ***Banks and Bank Systems***, Vol. 1, No.1, P.93-100.

- Balachandran, Binu (2008). **Central bank lending facilities and properties of interest rates.** (Unpublished Doctoral Dissertation), Graduate School of Arts and Sciences, Columbia University.

- Banasik J., Crook J., and Thomas L. (2003) "Sample selection bias in credit scoring models" ***Journal of the Operational Research Society***, Vol 54, P. 822–832.

- Bellucci, A., Borisov, A. and Zazzaro, A. (2010) **"**Dose Gender Matter in Bank Firm relationships? Evidence from small business lending", ***Journal of Banking and Finance***. Vol. 34, P. 2968-2984.

- Böcker, Klaus and Hillebrand, Martin (2009), Interaction of market and credit risk: an analysis of inter-risk correlation and risk aggregation. ***The Journal of Risk***, Vol.11, No. 4, P. 3–29.
- Boguslauskas, Vytautas, Mileris, Ričardas and Adlytė, Rūta (2011), The Selection of Financial Ratios as Independent Variables for Credit Risk Assessment, ***Economics and Management Journal***, Vol. 11, No. 16, P. 1822-6515.

- Bonfim, Diana and Portugal, Banco de (2009), **Credit risk drivers: evaluating the contribution of firm level information and of macroeconomic dynamics**, Working Paper JEL Classification: Vol. 21, No. 41, P. 1-39.

- Cavallo, Michele and Majnon, Giovami (2001) **"Do Banks Provision for Bad Loans in Good times: Empirical Evidence and Policy Implication?"** World Bank Paper, No.(2619) Washington D.C, USA.

- Cebenoyan, A. Sinan and Strahan, Philip E. (2004) "Risk management, capital structure and Lending at banks", ***Journal of Banking & Finance***, Vol. 28 , P. 19–43.

- Chakraborty, Atreya, Fernando, Cresenta, and Mallick, Rajiv (2010), The Importance of Being Known: Relationship Banking and Credit Limits, ***Quarterly Journal of Finance and Accounting***, Vol. 49, No. 2, P. 28-48.

- Chen, Xiaohong A., Xiaoding Wang a, Desheng Dash Wu b. (2010). Credit risk measurement and early warning of SMEs: An empirical study of listed SMEs in China. ***Decision Support Systems,*** Vol. 49, No. 10, P. 301–310.

- Chi, Li-Chiu and Tang, Tseng-Chung (2006) "Bankruptcy Prediction: Application of Logit Analysis in Export Credit Risks" ***Australian Journal of Management,*** Vol. 31, No.1, ProQuest Research Library.

- Dogarawa, Lawal Bello (2012), Lending Policies and Credit Administration in Pre-colonial Nigeria: A Case Study of Kundila of Kano, ***International Journal of Economics and Finance*** , Vol. 4, No. 2, P. 196-203.

- Fatemi, Ali, and Fooladi , Iraj (2006). Credit risk management. ***Managerial Finance Journal***, Vol.32, No.3 , P.227 – 233.

- Foos, Daniel , Nordenb, Lars and Webera, Martin C., (2010), Loan growth and riskiness of banks, ***Journal of Banking & Finance,*** Vol. 34, No. 12, P.2929−2940.
- Gabriel Jiménez and Jesús Saurina (2004) **"Collateral Type of Lender and Relationship Banking As Determinants of Credit Risk"** Servicio de Estudios, Documentos de Trabajo, n.º 0414.
- Gibson, Charles H. (2011)" **Financial Statement Analysis"** 12th Edition. The University of Toledo, Emeritus.
- Hubbard, R.Glenn, (1999) **"Are there Banks Effects in Borrowers Cost of Fund" rghl@colombia.edu.**
- Ioannidou, Vasso and Ongena, Steven (2010) "Times for a Change: Loan Conditions and Bank Behaviour when Firms switch Banks**",** ***The Journal of Finance***. Vol. LXV. No.5. P.10.
- Lakshmi, P. Vasantha and Murugan, M. Sakthivel (2009), A Market Study on Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises, ***The ICFAI University Journal of Bank Management***, Vol. VIII, No. 2, P. 64-72.
- Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012), The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, ***Journal of Money, Investment and Banking,*** Vol. 24, No.12, P.114-122.
- Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012), The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, ***Journal of Money, Investment and Banking,*** Vol. 24, No.12, P.114-122.
- Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Shibani, Bashir (2012), Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks, ***International Journal of Business and Social Science***, Vol. 3 No. 10, P.106-113.

- MĂZĂREANU, VALENTIN P (2007)**. Risk Management and Analysis (Qualitative and Quantitative)**. (Unpublished doctoral dissertation), Department of Business Information Systems, Faculty of Economics and Business Administration, "Alexandru Ioan Cuza" University.

- Morris, Charles S.; Sellon Gorden H.Jr (1995) "Bank Lending and Monetary Policy: Evidence on a Credit Channel" ***Economic Review-Federal Reserve Bank of Kansas City***; second Quarter; Vol. 80, No.2, P.59.

- Robert, S. Neal, (1996) "Credit Derivatives: New Financial Instruments for Controlling Credit Risk" ***Economic Review-Federal Reserve Bank of Kansas City***; second Quarter; Vol. 81, No.2, P.15.

- Roberts, Matthew C. (2003) Technical Analysis in Commodity Markets: Risk, Returns, and Value, ***Paper presented at the NCR-134 Conference on Applied Commodity Price Analysis***, Forecasting, and Market Risk Management. Vol. 03, P. 21-22.

- Ross, A.Stephens; Westerfield, W. Ronald and Jeffe Jeffery (2010), **Corporate Finance: Principles and Applications",** 9th edition, McGraw-Hill.

- Samad,Abdus (2012)" Credit Risk Determinants of Bank Failure: Evidence from US Bank Failure" ***International Business Research***; Vol.5, No.9, published by Canadian Center of Science and Education.

- Scott, Jonathan A (2006), " Loan Officer Turnover and Credit Availability for Small Firms", ***Journal of Small Business Management***; Vol. 44, No. 4, P.544-562.

- Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husni Ali, Al-Daas , Abdalla (2011). The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities.

International Research Journal of Finance and Economics, Vol. 69, No. 11, P.1450-2887.

- Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husnian Ali and Al-Daas, Abdalla (2011), The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities, ***International Research Journal of Finance and Economics,*** Vol. 1450-2887, No.69, P. 26-35.

- Sidthidet, Taweewan (2011), **Competition and Mergers under Liquidity and Credit Risks in the Banking Industry**, (Unpublished doctoral dissertation), Department of Economics, Faculty of Economics, McGill University, Montreal, Quebec.

- Stefanesc, Catalina A. , Tunaru, Radu B., Turnbull, Stuart C. (2009).The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities. ***Management Science and Operations, London Business School,***. Vol. G21-C52, No.09, P. 2-25.

- Titman, Sheridan; Keowan, J. Arther and Mertin D. John (2011), **Financial Management: Principles and Applications,** 11th edition, Pearson**.**

قائمة الملاحق

أولا": الاستبانة

ثانيا": البيانات الإحصائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط
كلية الأعمال
قسم المحاسبة

السيدات، والسادة المحترمون

تحية طيبة وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزء" من دراسة بعنوان " **العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية** " تقدمها الباحثة استكمالا" لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط.

ونظرا" لما لديكم من معرفة علمية وخبرة عملية على صلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم على العّون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث. لذا نرجو التكرم بان تتم الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإستبانة بكل صراحة وموضوعية لما لذلك من أهمية قصوى على دقة النتائج التي ستكشفها الدراسة.
وأنا، إذ اشكر لكم سلفا" الجهد المبذول في تعبئة الاستبانة، أعدكم بأن المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بكل سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث، ودمتم سندا" للبحث العلمي وللباحثيين.

في حال الرغبة في الاستفسار عن أي معلومة في الاستبانة يرجى الاتصال بالباحثة على الرقم التالي (0795315944) أوالبريد الالكتروني التالي hadeel_amin@yahoo.com

وشكرا" لكم حسن تعاونكم.

الباحثة
هديل أمين الشيخلي
باشراف
الاستاذ الدكتور محمد مطر

المعلومات الديموغرافية الخاصة بافراد عينة الدراسة

* أرجو منكم التكرم بوضع إشارة (✓) عند الاختيار المناسب:-

أولا: الاسم (اختياري): _____

ثانيا": الوظيفة:
مدير او موظف الائتمان ☐ العميل طالب الائتمان ☐

ثالثا": المؤهل العلمي

ثانوية عامة ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم دراسات عليا ☐
ماجستير ☐ دكتوراه ☐

رابعا": التخصص
محاسبة ☐ إدراة اعمال ☐ تمويل ☐
اقتصاد ☐ أخرى ☐

خامسا": الخبرة العلمية

أقل من 5 سنوات ☐ 5- أقل من 10 سنوات ☐
10- أقل من 15 سنة ☐ 15 سنة وأكثر ☐

أسئلة الاستبانة

السؤال الاول: على صلة بالفرضية الرئيسة الاولى (**H01**) ونصّها:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والوضع المالي للعميل"

وفيما يلي بعض المؤشرات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان، يرجى التكرم بإبداء الرأي حول أهميتها النسبية في اتخاذ قرار الائتمان، وذلك بوضع اشارة (✓) في الخانة المناسبة.

م	المؤشرات المالية للعميل طالب الائتمان	الأهمية النسبية				
		هام جدا	هام	متوسط الأهمية	منخفض الأهمية	عديم الأهمية
1	نسبة التدوال					
2	نسبة السيولة السريعة					
3	نسبة الرافعة المالية					
4	مضاعف الفوائد المدفوعة					
5	معدل دوران البضاعة					
6	معدل دوران الذمم المدينة					
7	معدل دوران رأس المال العامل					
8	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية					
9	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية					
10	القيمة السوقية لسهم الشركة					

السؤال الثاني: على صلة بالفرضية الرئيسة الثانية (**H02**) ونصّها:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية والسمات الشخصية للعميل "

وفيما يلي أمثلة على السمات التي تخص الشركة طالبة الائتمان، يرجى التكرم بإبداء الرأي حول أهميتها النسبية في اتخاذ قرار الائتمان ، وذلك بوضع اشارة (✔) في الخانة المناسبة.

م	السمات الشخصية للعميل طالب الائتمان	الأهمية النسبية				
		هام جدا	هام	متوسط الأهمية	منخفض الأهمية	عديم الأهمية
1	نوع وحجم نشاط الشركة					
2	عمر الشركة					
3	نوعية أعضاء مجلس إدارة الشركة					
4	السياسات التي تتبعها الإدراة قي تمويل أنشطة الشركة					
5	سياسة الشركة في توزيع الارباح					
6	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادىء الحوكمة					
7	مدى التزام الشركة بقواعد ومبادىء الاستدامة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية					
8	مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة					
9	مدى التزام الشركة بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحّددة					
10	اسم المدقق الخارجي لحسابات الشركة					

السؤال الثالث: على صلة بالفرضية الرئيسة الثالثة (**H03**) ونصّها:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض "

يرجى التكرم بإبداء الرأي حول أهميتها النسبية في اتخاذ قرار الائتمان ، وذلك بوضع اشارة (✓) في الخانة المناسبة.

م	نمط السياسة الائتمانية للبنك	الأهمية النسبية				
		هام جدا	هام	متوسط الأهمية	منخفض الأهمية	عديم الأهمية
1	وجود دائرة متخصصة لإدراة مخاطر الائتمان					
2	وجود نظام معتمد في البنك لتصنيف نوعية العملاء					
3	درجة حساسية إدارة البنك تجاه مخاطر الائتمان					
4	درجة رغبة إدراة البنك في تحقيق الأرباح					
5	طبيعة شروط منح الائتمان					
6	نوع وقيمة الكفالات المطلوبة لمنح الائتمان					
7	أسعار الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة المحددة على الائتمان وعلى الودائع					
8	مدى حرص إدارة البنك على الألتزام بتعليمات البنك المركزي					
9	حجم ودائع العملاء الموجودة في البنك					
10	مدى التزام البنك بقواعد بازل بخصوص كفاية رأس المال					

السؤال الرابع: عوامل أخرى تؤثر على قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية للعملاء ولم ترد في أسئلة الاستبانة، أذكرها من فضلك:

.1
.2
.3
.4
.5

ثانيا": البيانات الإحصائية

- الفرضية الرئيسة الأولى HO_1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والوضع المالي للعميل** عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumA	201	3.9826	.52511	.03704

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
SumA	26.529	200	.000	.98259	.9096	1.0556

- الفرضية الرئيسة الثانية HO_2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **والسمات الشخصية للعميل** عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumB	201	3.8965	.44904	.03167

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
SumB	28.305	200	.000	.89652	.8341	.9590

- الفرضية الرئيسة الثالثة HO_3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية **ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumC	201	4.1154	.48219	.03401

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
SumC	32.796	200	.000	1.11542	1.0484	1.1825

- الفرضية الفرعية الاولى HO_{4-1}: **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية للوضع المالي للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

Group Statistics

	Job	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumA	1.00	101	3.8366	.48759	.04852
	2.00	100	4.1300	.52272	.05227

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
SumA	Equal variances assumed	3.032	.083	-4.115	199	.000	-.29337	.07129	-.43395	-.15278
	Equal variances not assumed			-4.114	197.752	.000	-.29337	.07132	-.43401	-.15273

- الفرضية الفرعية الثانية HO_{4-2}: **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

Group Statistics

	Job	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumB	1.00	101	3.8139	.40891	.04069
	2.00	100	3.9800	.47376	.04738

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
SumB	Equal variances assumed	4.107	.044	-2.662	199	.008	-.16614	.06240	-.28920	-.04308
	Equal variances not assumed			-2.660	194.270	.008	-.16614	.06245	-.28930	-.04297

- الفرضية الفرعية الثالثة HO_{4-3}: **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية لنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

Group Statistics

	Job	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumC	1.00	101	4.0287	.46954	.04672
	2.00	100	4.2030	.48126	.04813

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
SumC	Equal variances assumed	.013	.909	-2.599	199	.010	-.17429	.06707	-.30654	-.04204
	Equal variances not assumed			-2.598	198.762	.010	-.17429	.06707	-.30656	-.04202